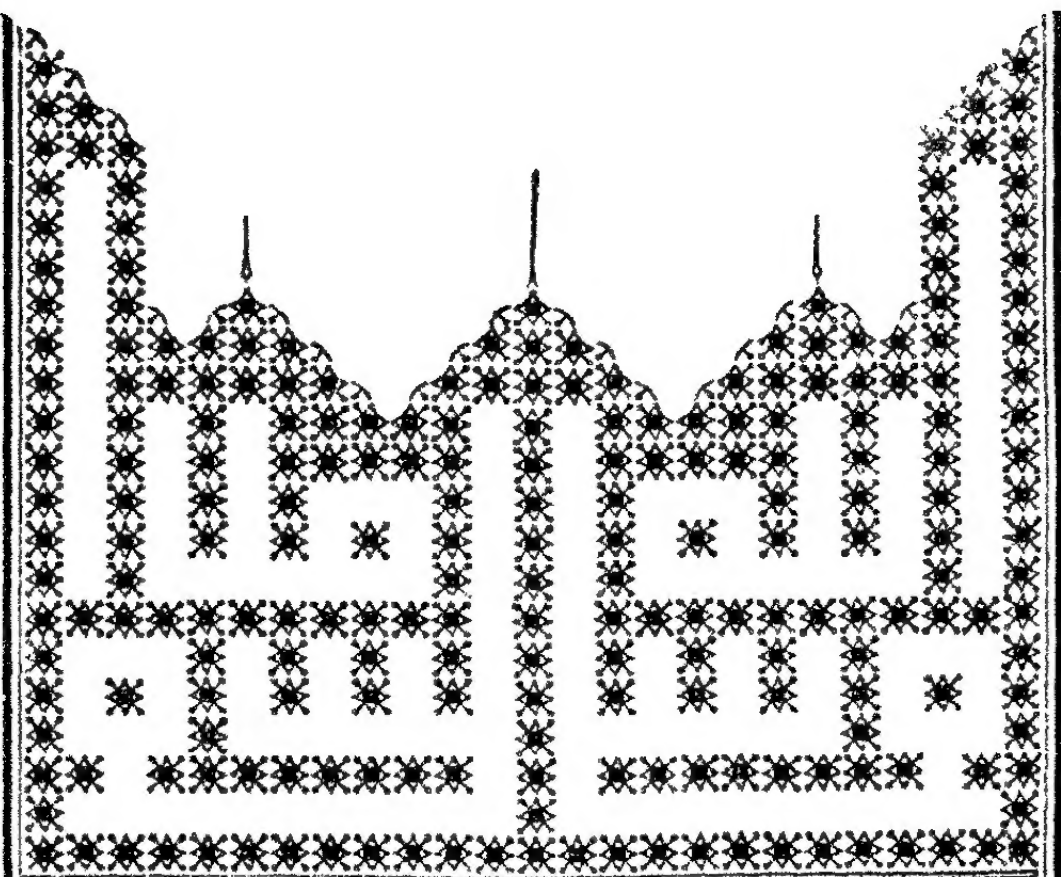




في المادى
النصرية لمشاهير العلوم
الازهرية لحضرة الشيخ نصر
الحويجى الشافعى غفر الله
له وما شأحه ولو انديه
والمسلمين
آمين



﴿ الطبعة الاولى ﴾
(بالمطبعة الخيرية المنشأة بجوش عطى بجمالية)
(مصر المحمية سنة ١٣٠٥)
﴿ هجرية ﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
 أجمعين أما بعد فيقول الفقير إلى ربه القدير نصر الحوحي الشافعي لما تجاسرت بتقديم
 مكتوب لخضرة شيخ الاسلام شيخنا وشيخ مشايخنا الأئمة الاعلام الشمس محمد الأنباري
 حفظه الله وأبقاه بجاه زبده خير أنبياء يتضمن طلب امتحاني في الاحد عشر علما المعناد
 قراءتها بالجامع الازهر وهي الاصول والفقه والمعاني والبيان والبديع والمنطق
 والتوحيد والنحو والصرف والتفسير والحديث حسبا يقتضيه القانون المستنبط هو له
 للعمل بمقتضاه أمرني أن آتي بمقدمة شروع لتلك العلوم فيبادرت بالامثال وعلى الله
 الانكال اعلم ان تحصيل العلوم مطلقا موقوف على شروطها وأسبابها كما ان النظرى
 منها متوقفت أيضا على ما يقتضى اليه من الضرورى والالزم الدوراً والتسلسل فشروطها
 الحياة وعدم النوم وعدم الغفلة والتوجه وسلامة الآلات وأسبابها النفس وهي
 جوهر مجرد عن المادة وعلائقها به كمال النوع الانساني وتغايه والعقل وهو قوة للنفس
 بها تستعمل للعلوم والادراكات فالعقل قوة بها يحدث ما ينفع النفس فخرجت القوة التي بها
 يحدث ما ينفع البدن وهي الشهوة والقوة التي بها يدفع ما يضر البدن وهي العصب
 والحواس الخمس الظاهرة والسمع وهو قوة في العصب المفروش في مقعر الصماخ يدرل بها

قوله مطلقا أى اصطلاحية
 أولغوية تصورية أو
 تصديقية نظرية أو
 ضرورية يقينية أو ظنية
 اه مؤلف

الاصوات والنفحات وهذه القوة أفصل القوى فان الاصم كجرح ماني والبصر وهو قوة
 مودعة في العصبين المجوفين اللتين تتلاقيان وتقاطعان تقاطعا صائبا يدرك بهما الالوان
 والاشكال وغير ذلك وهو أوسع عوالم المخلوقات الا أنها فوائد نبوية . والشم وهو قوة
 مودعة في الزائدين النائثين من مقدم الدماغ الشبهتين بحلمتي الشدى يدرك بهما الروائح
 والذوق وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بهما الطعوم بنوسط
 الرطوبة اللعابية . واللمس وهو قوة منبثة في العصب المخاط لا كثيرا ليدن وهذه الحاسة
 أول ما يوجد من الحواس فان أول ما يخلق في الانسان بعد خلقه في مبداء القطرة عن العلوم
 والاحساسات حاسة اللمس فيدرك بهما الرطوبة واليبوسة واللين والخشونة وغير ذلك ثم
 يخلق له البصر فيدرك به الالوان ثم ينفتح له السمع ثم يخلق له الذوق فيدرك به الطعوم ثم يخلق
 له الشم فيدرك به الروائح . والحواس الخمس الباطنة . الخمس المشتركة وهو قوة مرتبة في
 مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلاثة التي في الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة
 في الحواس الظاهرة ولذا يسمى حسا مشتركا . والخيال وهو قوة مرتبة في مؤخر التجويف
 الاول من الدماغ يحفظ جميع صور المحسوسات لانه خزانة للحمس المشترك . والوهم وهو قوة
 مرتبة في آخر التجويف الاوسط من الدماغ يدرك به المعاني الجزئية كالصداقة والعداوة
 في زيد . والحفاظة وهي قوة مرتبة في أول التجويف الاخير من الدماغ تحفظ ما تدركه
 القوة الواهمة من المعاني الجزئية . والمتصرفة وهي قوة مرتبة في أول التجويف الاوسط
 من الدماغ . والخبر الصادق وهو على نوعين أحدهما المتواتر وهو الخبر الثابت على
 آلة سنة قوم لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن محسوس باحدى الحواس الخمس الظاهرة
 كالخبر عن الملوك الخالصة في الازمنة الماضية وذلك النوع يوجب العلم الضروري فانه
 يحصل به العلم حتى للهيئات الذين لا اهنداء لهم بطريق الاكتساب وترتيب المقدمات فان
 قبل خبر كل واحد لا يفيد الا الظن وضم الظن الى الظن لا يفيد البقين فلتأرجع بما يكون مع
 الاجتماع ما لا يكون مع الانفراد كقوة الحب للمؤلف من الشعرات . والثاني خبر من
 يستحيل كذبه كالله سبحانه وتعالى والرسول والملائكة وهذا النوع يوجب العلم الاستدلالي
 لتوقف العلم منه على الاستدلال واستحضارانه خبر من يستحيل في حقه الكذب وكل خبر
 هذا شأنه فهو صادق ومضمونه واقع فلا بد في إقائته البقين من العلم بكونه كلام الخبر الواجب
 الصدق وذلك بالتواتر أو بسمع الصوت كسماع الخبر من في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومن العلم بان اللفظ موضوع لمعناه وذلك بالتواتر أيضا ومن العلم بالقرائن على إرادة الخبر
 هذا المعنى من اللفظ كالصلاة والزكاة والوجدان وهو قوة باطنية في القلب لا في الدماغ
 يحس بها الفرح والغضب والشبع والجوع والنجل والوجل . والتجربة وهي التكرار على
 نهج واحد فتفيد العلم بواسطة قياس خفي أي غير محتاج الى الشعور بترتيب مقدمته
 وبنوسطها ما أفضاه الى العلم وان كانتا حاضرتين في الدهن كعلمك بان السهم ونبأ مسهله
 للعدو فراء لان الوقوع المتكرر على نهج واحد لا بد له من سبب وكلما وجد السبب وجد

المسبب والنظر وهو ترتيب أمرين الخ (أقول) لما كان تحصيل أعلى العلوم وأصلها بطريق
 النظر والاستدلال يحتاج إلى معرفة النظر وإثباته قبل الشروع في العلوم حتى يتأتى له
 تحصيلها على وجه التحقيق فأعلم أن كل مطلوب لا يحصل من أي مبدء ينفق بل لا بد من
 مبادئ مناسبة له والمبادئ لا توصل اليه كيف اتفقت بل لا بد من هيئة مخصوصة وإذا
 حاولنا تحصيل مطلوب تصوري أو تصديقي ولا محالة يكون مشعورا به من وجه لاستحالة
 التوجه إلى المجهول المطابق تحرك النفس منه في الصور المحزونة عندنا منتقلة من صورة
 إلى صورة إلى أن تظهر بمبادئه الذاتية والعرضيات بالنسبة لتصور والحدود الوسطى
 بالنسبة للتصديق فتتخضرها متعينة متميزة ثم تتحرك فيها لترتيبها ترتيبا خاصا يؤدي إلى
 تصور المطلوب بحقيقته أو بوجه يتأثر عما عداه أو إلى التصديق به يقينا أو غير يقين فهنا
 حركتان تحصل بأولاهما المادة وبأثابها الصورة وحقيقة النظر مجموع هاتين الحركتين وهو
 يفيد العلم بشروط فيشترط له بعد شروط العلم المتقدمة عدم الجرم بالمطلوب إذا طلب مع
 الحصول وعدم الجرم بنقصه لأنه موجود حيث لا صارف عن المطلوب كالأكل مع الامتلاء
 وتعدد الأدلة لزيادة الاطمئنان لا طلب الحصول • والالهام وهو النقاء بمعنى في القلب
 بطريق الفيض أي معنى لا يقبل الشك والبريد وهذا ليس سببا لعمامة الخلق بل للفيض وقد
 ورد الخبر به وحكي عن كثير من السلف والتقليد وهو الأخذ بقول المتقدم • وخبر الواحد
 العدل والاستقراء وهو تصفح أكثر الجريئات لحكم بها على الكل كما إذا استقرأت
 الحيوانات فوجدت أكثرها يتحرك فكله الأسفل عند المضغ فتكملت على كل حيوان بأنه
 يتحرك فكله الأسفل عند المضغ ويميز الاستقراء عن التجربة بأن الاستقراء استدلال يجري
 على كلي والتجربة يفاد معها الحكم بواسطة قياس حتى هو سبب وعلة في الحكم والتعليل وهو
 تشبيه جزئ يجري في معنى مشترك بينهما أثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلن
 بذلك المعنى كثيرون الحرمة للبدن بسبب تشبيهه بالجرحي جامع الاسكار الذي هو علة فيها
 • والحلاس وهو سبب المبادئ والمطالب دفعة أي حضور الأدلة والتمتع من غير اكتساب
 وفكري بحيث يكون الانتقال من ما جاد من غير حركة لأنه لا انتقال فيه رأسا بخلاف الفكر
 فانه حركة من المطلوب المشعور به بوجه إلى المبادئ وحركة منها إلى المطلوب المجهول بوجه آخر
 ولا بد فيه من حركتين بخلاف الحلاس إذا لا حركة فيه أصلا ولا انتقال بحركة فان الحركة
 تدريجية الوجود والحلاس دفعي وحضور الأدلة ليس لازما للتصور طرقي النتيجة كافي واسطة
 القضايا التي قياساتها معها حتى يلزم عدم تغير الحلاس عنها كقولنا نور القمر مستفاد من
 الشمس لما يرى من اختلاف أشكال نوره بحسب قربه منها وبعده عنها فيحكم العقل بأنه
 لو لم يكن نوره من الشمس لما كان كذلك فهو حاشد كالتجربة في تكرار المشاهدة ومقارنة
 القياس الخفي وليس بتجربة لأن الحلاسيات واقعة بغير اختيار من الحلاس بخلاف التجربات
 فانها واقعة باختيار الجرب وفعلة وما ينتهي اليه النظرى فهو الضروري فالصورات
 الضرورية ترجع إلى البدييات كتصور وجودك والثالث معدوم أي فتصور الطرفين

والنسبة لا تصور مفهوم الوجود وانما تدعى الذات والافهه نظري ولذا اختلف العقلاء
فيه على أقوال فقيل انه حال وقيل انه وجه واعتباره وقيل انه عين الوجود مطلقا وقيل
غير الوجود مطلقا وقيل عينه في القديم غيره في الحوادث وترجع الى المشاهدات كتصور
محسوس من المحسوسات والى الالهاميات كتصوره مناض علمك من القادر المختار ولم
يشغلوا بضبط التصورات الضرورية. وأما التصديقات الضرورية فسيعة البدييات
والحسيات والوجدانيات والالهاميات والفطريات والمتواترات والمجربات لان القضايا
اما أن يكون تصوراتها بعد شرائط الادراك من الالتفات وسلامة الالات كافية
في حكم العقل أولا فان كان كافيا فهي البدييات وان لم يكن كافيا فلا شئالة يحتاج الى أمر
ينضم الى العقل ويعينه على الحكم أو الى القضية أو الى ما يجتمع في الاول ان كان الأمر
المحتاج اليه فيه هو الحس والحسيات وان كان الوجدان فالوجدانيات وان كان الالهام
والالهاميات والثاني النظر في لاهم القضايا يحكم بها العقل بواسطة لا تعرب عنه عدد تصور
الطرفين وهي المعنية بأمر لازم منضم الى القضية ولهذا تسمى قضايا قياسات معيها كالحكم
بان الاربعه روج لا تساهل الى مساويين والثالث ان كان حصوله بالاختار والمتواترات
والاوان كان عن بحر بعد المجربات لآلات المتواترات قضايا يحكم بها العقل بواسطة كثرة
المجربين بأمر ممكن من استدلال المشاهدة كثرة جمعة مما توافقه على الكذب فينضم الى
العقل سماع الاخبار والى القضية فاس خفي هو انه لو لم يكن هذا الحكم حقا لما أخبر به هذا
الجمع والمجربات قضايا يحكم بها العقل بانضمام تكرار المشاهدة اليه والقياس الى المتبع
للمتبعين اليها وهو الوقوع المتكرر على التبع واحد لا بد له من عدة وتكلم وجدت العقل وجد
المعول لا يقال ان العلم بسبب التجربة من العاديات وهي تحتل القبيض جائزه التخلف ولا
بعد الا ان كان فكيف تكون المجربات مفيدة للقياس فضلا عن كونها من الضرورات لان
عدم احتمال القبيض في العلم يعني عدم تجويز العالم اياه لاحالا كافي الظن ولما لا كافي
الجزم التقليدي وأما احتمال القبيض يعني أنه لو فرض وقوعه لم يلزم منه محال لذاته لكونه
ممكن في نفسه من الممكنات التي يجوز وقوعها ولا وقوعها فلا ضرر فيه بل يجبي في غير
العاديات كالحكم ببياض الجسم المشاهدة قطعاً مع أنه في نفسه ممكن أن يكون وأن لا يكون
ولا قدح في الحسيات غلط الحس في بعض الصور فابا يرى الصغير كبيراً والعكس والعكس في
الماء فخرين والالوان المختلفة في الخطوط المخرجة من مركز الرحي الى محيطها عند ادارتها
لونا واحداً متجانس الكل ويرى من في السفينة السفينة ساكنة وهي متحركة والشط
متحرك كاهو ساكن ويرى الاحول الواحد اثنين ويحد الصم راوى الطيور الان غاطه في
بعض الصور لاسباب جزئية لا يتا في الجرم المطابق في كثير من الصور باتقاء اسباب
الفاظ كالحكم بان الشمس مضيئة والنار حارة كما لا يقدح في البدييات وقوع الاختلاف
فيها لان الاختلاف في البدييات لعدم الالف أو لطفاء في التصور لا يتا في البدييات. وأما
تخصيل العلوم الاصطلاحية والفنون على وجه البصيرة فوقوف على التعريف بالحد

أوبالرسم وعلى التصديق بموضوعه والتصديق بالثمرة والغاية فيجب حينئذ
على كل شارح في أن يتصوره بالحد أو الرسم ليكون على بصيرة في المشروع فيه
بحسب العرف لا لتوقف أصل المشروع على ذلك والافيك في التصور بوجه ما والتصديق
بقائده ما وينقييد البصيرة بالعرف يندفع قول السعدان البصيرة ليست أمر مضبوطا
فالشروع في العلم انما يتوقف على التصور بوجه ما ألا ترى أن كثيرا من الطالبين يحصل
كثيرا من العلوم كالنحو وغيره مع الذهول عن تعريفها ورسمها ومعنى كونه على بصيرة
في المشروع فيه أن يكون المشروع فيه غير اعتدائه عن غيره حتى لا يشتغل بما ليس منه
ولا يميل ما هو منه وذلك حاصل بالتعريف المتساوي فانه لولا التعريف لما تم عند الطالب
لان العلم بطابق على أحد أمور ثلاثة وهي القواعد والملكية والادراك ولا يخفى أن القواعد
كثيرة جدا وأن الملكات كثيرة أيضا ضرورة تعدد الملكات بتعدد متعلقاتها وأن الكيفيات
الادراكية المرادة من العلوم كثيرة أيضا يطلب حصولها باعنائها في النفس وهو انصاف بها
ويسمى وجودا متصلا لا بصورها وهو تصور لها وهي وجودا فليا لانه كالظلل للشجرة
وذلك كالمؤمن يتصف بالايمان وان لم يتصوره ويتصور الكافر يحصل مفهومه في
نفسه من انه انكار لنفس وجودها وان لم يتصف به فخرج عند الشروع في العلم سواء
أريد منه الملكات أو الكيفيات الادراكية أو القواعد الى ما يفيد تصوره بصورة
اجالية اعتدائه على التفصيل صوتا للطالب والطرف عن الخلال بما هو منه واشتغال بما
ليس منه وذلك هو المعنى شعر به العلم فكان من مقدماته ووجه حصر العلم فيما ذكرنا
لنفس مراتب أربعة المرتبة الاولى ان تكون حالية عن المعقولات مع استعدادها لها
وتسمى حينئذ بالعقل الهيولي في هذه المرتبة لا اعتدادها بالضعف والثانية ان تحصل لها
المعقولات الدائمة وتستعد استعدادا قريبا لان تنقل منها الى النظريات وتسمى حينئذ
عقلا بالملكة والثالثة ان تحصل لها المعقولات النظرية تكن لا تطالعها وتستحضرها
بالفعل بل صارت مخزونة عند حاجتها تستحضرها متى شاءت بلا حاجة الى كسب جديد
وتسمى حينئذ عقلا بالفعال والرابعة ان تطالع المعقولات وتستحضرها وتسمى حينئذ بالعقل
المطابق والمرتبة الثانية ملكة الاستحصال والثالثة ملكة الاستحضار وهما من درجتي
الملكة أحد الاطلاقات وثاني الاطلاقات الكيفيات الادراكية المكتسبة والحاصلة
بالفعل كفي المرتبة الثالثة أو الحاضرة كفي المرتبة الرابعة وثالثها نفس المعقولات
فالعلم اما ان يطابق على الاستعداد والتهيؤ للعقل أو على نفس العقل أو على نفس المعقول
واطلاق العلم عليه من اطلاق العلم على العلوم الا انه صار حقيقة عرفية والملكة هي
الكيفية الراسخة مقابل الحال وهي الكيفية التي تعرض وتزول أو مقابل العدم والاشكالان
الاستعداد ثابت متقرر وان يصدق بموضوعه الموسوع لكمال البصيرة وتوكيدها بقولنا
لكمال البصيرة ندفع قول السعدان تغيير العلوم عند الطالب لا يتوقف على بيان الموضوع
وان كان تغيير العلوم في أنفسها بتغيير الموضوعات وانما لم يجعل التصديق بالموضوعية

قوله وان يصدق الخ عطف
على ان يتصوره اه
مؤلف

لاصل البصيرة والتعريف لكمالها عكس ما ذكر لان التمييز الحاصل بالتصديق بالموضوعية
 توقف على أمرين لان التصديق بالموضوعية يقتضي تصور الموضوع بخلاف التمييز
 بالتعريف فانه توقف على أمر واحد وهو التصور فكان كالحزب والحزب من حيث ذاته متقدم
 على الكل والمراد من التصديق بموضوعية الموضوع التصديق على وجه الاجمال فانك
 اذا قلت مثلاً العدد موضوع علم الحساب لانه انما ينظر في اعراضه الذاتية لم يتحقق ذلك
 الا بعد الاطاحة بعلم الحساب مع ان الغرض التصديق بالموضوعية قبل الاطاحة بعلم فكان
 التصديق بالموضوعية اجمالاً من سوابق العلم بان يصدق بان موضوع هذا العلم كذا بمجرد
 الاطلاع على مسألة واحدة أو بمجرد الاعتبار وتحقيقه من لواحقه ولان تمييز العلوم
 في أنفسها بقطع النظر عن تمييز الطائفتان هما بحسب تمييز الموضوعات لا المحسولات
 لانها منتشرة غير مضبوطة وان كانت تمييز عدد الطائفتان هما من التعريفات والغايات
 ولذا قال في شرح المقاصد أقول اتفقت كلمة القوم على ان تمييز العلوم في أنفسها انما هو
 بحسب تمييز الموضوعات فيناسب تصدير العلم ببيان الموضوع اقادة لما به يتميز بحسب الذات
 بعد ما أضاف التعريف التمييز بحسب المفهوم ثم قال وايضا في معرفة جهة الوحدة للكثرة
 المطلوبة لها من الاعراض الذاتية اطاحة بها أي تلك الكثرة اجمالا بحيث اذا قصد
 تحصيل تلك الغايات لم ينصرف الطلب عما هو منها الى ما ليس منها ولا شك ان جهة
 وحدة مسائل العلم اولاً والذات وجهة تمييزها في نفسها في الموضوع اه فظهر ان
 الموضوع جهة وحدة مسائل العلم الواحد نظرا الى ذاتها وان عرضت لها جهات آخر
 كالتعريف والغاية ولهذا جعلوا تباين العلوم وتباينها وتباينها بحسب الموضوع بمعنى
 ان موضوع أحد العلمين ان كان مباحثا للموضوع الآخر من كل وجه فالعلمان متباينان على
 الاطلاق وان كان أعم منه فالعلمان من ذلك الاطلاق وان كان موضوعهما شيئا واحدا بالذات
 متباينان بالاعتبار أو شيئين متشابهين في جنس أو غيره فالعلمان متباينان وتخص ان
 التصديق بموضوعية الموضوع من مقدمات العلم المشروعة فيه وأما التصديق بالاعراض
 الذاتية له غير الوجود فمن اجزاء العلوم وأما التصديق بوجوده فليس من المقدمات وهو ظاهر
 كانه ليس من اجزاء العلوم لان حقيقة العلوم اثبات الاعراض الذاتية غير الوجود
 لموضوعاتها لان موضوع العلم مادة فيجب ان يكون وجوده مسلما جارعا عنه لان
 ما لا يتصور ولا يصدق بوجوده كيف يطلب وجود شيء له فلا بد ان يكون موضوع العلم بين
 الوجود في نفسه كوجود علم الحكمة الباحث عن احوال اعيان الموجودات على ما هي
 عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فانه الموجود من حيث هو أو يبين وجوده في علم
 أعلى واعلم ان يكون موضوعه بين الوجود وأما تعريفه بأنه المبحوث عن عوارضه الذاتية في
 العلم فمن مبادئ المقدمات لانه لا يصدق بالموضوعية الا بعد تصور الموضوع وقوله في العلم
 في سببية أو الكلام على حذف مضاف أي في متعلقه ان أريد بالعلم الملكية أو الادراك
 والبحث عن عرضة الذاتي صادق بصور يحمل العرض الذاتي على نفس الموضوع أو على

قوله ولان تمييز عطف
 على لكال البصيرة اه
 مؤلف

مساوية أو على جزئه أو على نوعه أو على عرضه الذاتي أو على نوع عرضه الذاتي فلا يقال ان العلوم تحمل فيها الاعراض الذاتية على ذلك فلا يكون التعريف جامعاً أي لا يخرج الحمل فيها عن ذلك لانه لا بد من الحمل على جميعها في العلوم فأمانة خلوتها تجوز الجمع فانه قد يحمل العرض الذاتي على الموضوع مع عرضه الذاتي وعلى نوعه مع عرضه الذاتي في العلوم أيضاً وذلك ان الاعراض الذاتية للموضوع ان كانت شاملة لأفراده سواء كانت لازمة أو مفارقة أثبتت له أو لجزئه أو لمساويه أو لعرضه الذاتي الشامل لأفراده وان كانت غير شاملة لأفراده أثبتت لموعه أو لنوعه أو لعرضه الذاتي وأثبتت مقابله النوع الآخر فان قلت اذا أثبت العرض للنوع فهو بحث في العلم عن الاعراض الغريبة لانه الحق الموضوع بواسطة أمر أخص وهو النوع أجب بان نوعه ليس واسطة في اللعوق بل هي عارضة للموضوع لذاته غاية ما هالك ان أحد العريسين المتقايين لم يكن عاماً لجميع الأنواع والامور وجد المقابل الآخر وحمل أحد المتقايين على نوع والآخر على نوع آخر يدل على ذلك ان الجسم مثلاً لا يحتاج في قبوله الى الحركة والسكون الى ان يكون حيواناً أو إنساناً فثبت انه عرض ذاتي بمختلفه في انصافه بالاحتكاك فانه يحتاج في انصافه به الى ان يصير إنساناً بل الحيوان يحتاج في انصافه به الى ما ذكر والعرض الذاتي ما لحق الشيء لذاته أي من غير واسطة كالذهب أي ادراك الامور العريضة الخفية السبب اللاحق للانسان لذاته وكذا كونه من غير واسطة لا يقتضي ان اثباته من غير واسطة حتى يكون مسمى او ما لحق الشيء لجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان وأما الحركة بالفسر فلا تلحقه بشئ الواسطة ولذلك تلحق الجاد وما لحق الشيء لخارج عنه مساو كالحركة اللاحقة للانسان بواسطة انه ذهب وان المذهب مساو للانسان اذ لا يوجد فرد منه لا يذهب فانه عرض للانسان في المبدأ ولذلك يصحكون واعمالهم في التسلاية اعراضاً ذاتية لاستعدادها الى ذات المعروض أي استعدادها الى ذاته نسبة قوية أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان الجزء داخل في الذات والمستند الى ما في الذات مستند الى الذات في الحقيقة باعتبار بعض الاجزاء وأما الثالث فلان المساوي مستند الى ذات المعروض والمستند الى المستند الى شيء مستند الى ذلك الشيء والاحتراز بالذاتية عن الغريبة وهو ما يعرض للشيء لخارج عنه أعم منه مطلقاً كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة انه جسم فالجسم وان كان أعم الا انه ليس جزءاً كالحياة بالنسبة للانسان وما يعرض له لخارج عنه أخص منه مطلقاً كالحركة العارضة للحيوان بواسطة انه انسان وان كان عروضة للانسان بواسطة التجهيز وما يعرض له لخارج عنه مباين كاللون العارض للجسم الطبيعي بواسطة السطح وما يعرض له لخارج عنه أعم من وجهه كالفصل العارض للابيض بواسطة انه انسان وكانت غريبة لما فيها من الغرابة بالقباض الى المعروض وان يعرف فائدة ويصدق بها ليزداد جدواً ونشاطاً حتى لا يعرض عنه بعد الشروع فيه فلم يشرع فيه مع الجهل بالفايدة لم يكن الشروع على بصيرة وبذلك يندفع قول السعدان الشروع في العلم انما يتوقف على التصديق بفائدة ما والقدر

قوله على جزئه أي جزء
مفهومه اه مؤلف
قوله سواء الخ فاللازمة
كالضمان بالقوة والمفارقة
صك النفس بالفعل
وغير الشاملة كالفصل
بالفعل اه مؤلف

قوله وان يعرف الخ عطف
على ان ينصوره اه
مؤلف

قوله وان يعرف عطف على
ان يتصوره اه مؤلف

المستفاد من البصيرة بالفائدة غير انقدوا المستفاد من التعريف والتصديق بالموضوعية فانه
لا يلزم من أحدهما الآخر فلا يقال لا حاجة اليها وان يعرف عاينته لتوكيده ما حصل بمعرفة
الفائدة كما ان التصديق بالموضوعية لتوكيد البصيرة الخاصة بالتعريف والفرق بين
الفائدة والعاية ان ما يترتب على الشيء ان كان مما يشوقه الكل طبعاً فالعاية والافانغاية
كما يؤخذ من المقاصد هذا ما يتعلق بالواجب من المبادئ واما ما يقربها من الفضل والنسبة
الخ فستحسن تكثير الفائدة ولان فيه زيادة احاطة وتمييز (تمه) هل القوى المتقدمة
آلة في الادراك أو هي المدركة نفسها يدل للاول ان الانسان اذا نام وانفتحت عيناه لا يدرك
شيئاً ويدل للثاني ان اليها يتم تدرك بجوار اسمها وأوامها ويدل له أيضاً ان الحس أو الوهم قد
يحكم بحكم خاطئ مع مخالفة العقل له حينئذ

﴿علم أصول الفقه﴾

اذا تم هذا أحد أصول الفقه مضافاً للدلالة الاجالية وأما حده انما هو علم بأصول الفقه
فيها عن أحوال الأدلة الاجالية السهمية والمرجحات وصفات المجتهد أي الأدلة الغير المعينة
لا تعلم بتعين فيها اجريانها من الأدلة التفصيلية لعدم اشعار الكل بمحرفي معين من جزئياته
وذلك ان العلم بالاحكام الشرعية من الأدلة التفصيلية الذي هو الفقه يتوقف على هذه
الثلاثة أما الاول فلان الدليل التفصيلي اعلم به على الحكم الذي أودع بواسطة
تركبه مع الدليل الاجالي ان السمع لان العقل لا يدخل له في الاحكام عند العمل التفصيلي
سفرى والاجالي كبرى أي مع الجمال المثبتة لهما واما الثاني فلان معرفة المرجحات
كالصية وعاقب الاستاد وفقه الراوي وورعه وضبطه بما لم يمهود دليل الحكم دون غيره من
الدلة التفصيلية عند تعارضها كان يدل على وجوب التردد دليل وآخر على سببه واحدهما
ص والآخر طاهر فالدليل هو الاول لترجيحه بكونه نصاً واما الثالث فلان المجتهد المستفيد
للاحكام من الأدلة التفصيلية بطريق الاجتهاد والاستنباط وهو استقراء الفقه الواسع
لتحصيل فقه يحكم اعلم بكون أهلاً لاستقراءها اذا قامت به صفات الاجتهاد من كونه
شديداً الفهم باطنياً لمقام سد الكلام ومن كونه متوسطاً في اللغة والعربية والاصول
والبلغة ومنه على الاحكام من الكتاب والسنة فقد علم انشاء الفقه على هذه الثلاثة فهي
أصوله ولذلك انحصر المقصود بالذات من فن الاصول في سبعة كتب وهذا الحصر
استقرى ومن أراد حصر اعقليا فقد ركب شططا الا ان يقصده ضبطاً يقلل الانتشار
ويسهل الاستقراء فيقال لما كان الغرض من المقصود بالذات استنباط الاحكام فابحث اما
عن حال المستنبط وهي الصفات أو عن حال ما تستنبط هي منه اما باعتبار التعارض وهو
الترجيح أو لا وهو الادلة السهمية أو هو علم بأصول يبحث فيها عن أحوال الأدلة الاجالية
فقط وأما ذكر المرجحات وصفات المجتهد في كتب الاصول فلانها طريق الى الاصول التي
هي القواعد الكلية الباعثة عن أحوال الدلائل الاجالية أما بالنسبة للمجتهد فلان
معرفة المرجحات وقيام الصفات بالمجتهد طريق الى معرفة واستفادة المجتهد تلك القواعد

قوله وذلك الخ بيان انكون
علم الاصول باحسان
أحوال هذه الثلاثة ولما
يشعر به اللقب من انشاء
الفقه على الاصول اه
مؤلف

الكلية أما كون قيام الصفات طريقا ظاهرا وأما كون معرفة المبرجات طريقا فاعقل
 انفسازاني في حاشية الشرح العسدي لا بد في كلية القاعدة من العلم بالمبرجات فالمبرجات
 طرق لاستفادة المجتهد كلية القاعدة اذ قد يوجد الامر مع المعارض فلا يكون كل امر
 للوجوب الا ان علم المراجع اه فينبذ تكون لمعرفة المبرجات وقيام الصفات جهتان
 جهة استفادة المجتهد الدليل التفصيلي بها كما وجه استفادته القاعدة اذ لا بد في
 استفادتها كلية من العلم بالمبرجات كما قال السيد وأما بالنسبة للاصولي من حيث هو اصولي
 فلان معرفة المبرجات ومعرفة الصفات طريق الى معرفة الاصول الاصول لانه لا تعقل
 الحقيقة المأخوذة في الموضوع الا بمعرفة مدخولها وان كانت نعمة الموضوع هي الحقيقة
 دون مدخولها لانه خارج عنه ضرورة انها مضافة ومنسوبة الى مدخولها فان موضوعه كما
 قال الجمهور الادلة الاجمالية المبحوث عن احوالها من حيث الاثبات بها بطريق الاجتهاد
 بعد الترجيح عند التعارض أي اثبات الاحكام النقيضة بها مع تركها مع الادلة التفصيلية
 بعد الترجيح عند التعارض وبمعرفة مدخولها تعرف المبرجات وصفات المجتهد وأيضا يجب
 معرفة ذلك المدخول حتى تعرف الاحوال العارضة من جهته فتعمل على الموضوع فهذا
 غاية بحث الاصولي من حيث هو اصولي وهذا هو المراد من قولنا واما ذكر المبرجات الخ لانه
 انما يناسب الاصولي من حيث هو اصولي المستغل بالاصول لا المجتهد المستنبط للاحكام
 الفقهية فالاصول انما يتعلق ببحثه باثبات احوال موضوع الاصول العارضة من جهة
 اثبات المجتهد الاحكام بها بطريق الاجتهاد بعد الترجيح وهذا التعريف الثاني هو الاول لان
 الحقيقة نعمة للموضوع ومدخولها ليس من احوال البحث انما هو عن احوال ذلك الموضوع من
 تلك الحقيقة لانه احوال مدخول تلك الحقيقة الذي هو صفات المجتهد والمبرجات وبهذا
 يتضح ان ذكر المبرجات وصفات المجتهد في كتب الاصول انما هو للكشف عن ماهيتها
 وتبينها فهو مقام تصويري لا تصديقي وما يتعلق به هذا التبيين ليس من المسائل لان المسئلة
 ما يتعلق به البحث بمعنى الحل لا ما يتعلق به البحث بمعنى الكشف عن الماهية كما قاله السيد
 الخرجاني في حاشية شرح المطالع وقال الشهاب عمدة في جعل المبرجات وصفات المجتهد من
 اصول الفقه نظر اه وحاصل نظره ان تلك المباحث مباحث تصورية لا تصديقية فلا تعقل من
 العلم كما مر عن السيد والتعريف الاول ما ذهب اليه الجمهور والثاني ما درج عليه صاحب
 جمع الجوامع وغرضه الرد على الجمهور بأن كلامهم متناقض لان مقتضى تعريفهم دخول
 المبرجات وصفات المجتهد في الاصول ومقتضى بيان الموضوع اخراجها فالصواب حذف
 المبرجات وصفات المجتهد من التعريف نعم في قول صاحب جمع الجوامع اصول الفقه دلالة
 الاجمالية ضرب من الشاع بان يراد باللائل القضايا أو بقدر مضاف أي قضايا الدلائل
 والقرينة على ذلك قوله الاتي من فن الاصول بالقواعد القواطع وقوله والاصولي العارف
 به او بطرق استفادتها او بطرق مستفيدها فانك عرفت مما تقدم ان الاصولي من حيث هو
 اصولي العارف بالقواعد والمبرجات وصفات المجتهد ضرورة انها مدخول الحقيقة

قوله بطريق الاجتهاد أي
 وتعقل الاجتهاد لا بد معه
 من تعقل الصفات المتوقف
 مفهومه عليها اه مؤلف

قوله ليست من الأصول وحصره المقصود في سبعة كتب حصر للمقصود (١٠) من الكتاب لا المقصود من العلم اه مؤلف

قوله أو بمعنى ادراك
القواعد وانما حكمه ابن
السبكي بقيل لان القواعد
اقرب الى المعنى القوي
لان القواعد دلالة
بالقوة لانه يتركها مع
الدلائل التفصيلية تكون
دليلا والاصول هي
الدلائل اه مؤلف
قوله وموضوعه الادلة
أي على التوزيع بان
يكون لكل من هذه
الجهة مسائل تحصل
عليها الا أن المجموع هو
الادلة والا فالعرض الداني
ثابت لكل واحد لا للمجموع
ولو جعل موضوعه الدليل
الاجمالي فيكون الحكم
على الكتاب مثلا بانه جهة
حكم على نوع الموضوع
لا على الموضوع وعلى
العام حكم على عرض نوع
الموضوع لا على عرض
الموضوع اه مؤلف
قوله وهو من الكتاب الخ
طريق الكتاب والسنة
ان كلا جبر الواجب صدقه
وكل ما كان كذلك فهو
جهة وطريق الاجماع
لا يجمع أممي على ضلالة
وطريق القياس واعتبروا
يا أولى الابصار وطريق
الاستدلال الكتاب
والسنة اه مؤلف

لا بالادلة التي هي موضوعات القواعد وان المستفيد هو المجتهد انما يستفيد كاية القاعدة
بمعرفة المبرجات وقيام الصفات لانه يستفيد الادلة وقوله بطرق استفادتها أي من حيث
المعرفة وقوله بطرق مستفيدة أي من حيث القيام وبالله تأمل فماتقرر بعلم ما ادعاه
صاحب جمع الجوامع من ان المبرجات وصفات المجتهد ليست من الأصول كما أشار اليه
بقوله أصول الفقه دلالة الاجالية باستقاضيها من التعريف ومن ان المجتهد يستفيد
القواعد الكلية بالمبرجات وقيام الصفات كما أشار اليه بقوله وطرق استفادتها وطرق
مستفيدة ما حيث أضاف الاستفادة والمستفيدة الى ضمير الادلة الاجالية ومن ان معرفة
الأصول متوقفة على معرفة صفات المجتهد وعلى معرفة المبرجات كما صرح به في منع الموانع
حيث قال وانما ذكر في كتبه اتوقف معرفته على معرفتها حتى فماتعترض به الشارح المحلى
عليه من ان المبرجات وصفات المجتهد من الأصول ومن ان المتوقف على المبرجات وصفات
المجتهد الدلائل التفصيلية لا الاجالية ومن ان التوقف على قيام الصفات لا على معرفتها
من دفع والعلم المتأخذ بها في التعريف اما معنى القواعد أو بمعنى المائكة أو بمعنى ادراك
القواعد على ما تقدم من اطلاقات العلم ولا بد من كون الادراك عن دليل والمسائل مدالة
والمائكة حاصلة عن مسائل مدالة والافه وتفيد العلم وهذه الاطلاقات حقائق عريضة
والمشترك اذا صرح ارادة أحد معازره لا يمنع ارادة في الحدود هل المراد بالمائكة التي هي أحد
معاني العلم ملكة الاستحضار أو ملكة الاستدلال أو القدر الشامل لهما المحققون على ان
المعتبر في معنى العلم هو ملكة الاستحضار أو هما معا باعتبار تعلق كل به من المسائل بان
كان العالم مستعدا لفحص كل بعض من المسائل ومتيناً لاستحضار بعض آخر دون ملكة
الاستدلال وحدها لان المنتهى العلوم النظرية ولم يكن مكسباً بالاهل لا بعد ما وعنده من
البداهيات لا يكفي في انه عالم وقد يقال لا بد في كون المستعد استعداداً قريباً يقال له عالم
وموضوعه الادلة الاجالية الشرعية المبحوث عن أحوالها من حيث الاثبات بطريق
الاجتهاد بعد الترجيع عند التعارض وقوله الادلة الاجالية أي غير المعينة لان الكلي
لا يشعر بجزئي معين من جزئياته وقوله من حيث الاثبات أي من حيث اثبات المجتهد
الاحكام الفقهية بانضمامها من بابها وحوالها المبحوث عنها الى الادلة التفصيلية بعد
الترجيح عند التعارض والادلة الاجالية تجسدها هي الكتاب والسنة والاجماع والقياس
والاستدلال وهذه تسمى في اصطلاحهم أدلة وان كانت مفردات لانه يجمع النظر فيها
ينوصل الى المطالب والكتاب اللفظ المتعبد بتلاوته المتخذي به والسنة ما أضيف الى النبي
صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير والاجماع اتفاق مجتهدى أمة سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم بعد وفاته في عصره على أي أمر كان كانوا فاهم على ان الحديث لا ينسب مع بنت
المصلي والقياس الحاق جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهم ما يثبت للمعنى الحكم الثابت للمعنى
به كنبوت الحرمة لانه بسبب تشبيهه والحاقة بالخر بجماع الاسكار الذي هو علة فيها
والاستدلال دليل ليس بنص ولا اجماع ولا قياس كالاستقراء وهو تصحيح أكثر الجزئيات

ليحكم به على الكل واستصحاب الأصل أي التمسك به كاستصحاب الطهارة لمن أيقن بها ثم شئ
هل أحدث أم لا فلا يجب عليه الوضوء واستصحاب الأصل وهو الطهارة عند الشافعي فهذا مما
اختلف في صحته وإنما كان هذا موضوعاً لأنه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وقد علمت أن
البحث عن الأعراض الذاتية للموضوع صادق بمحملها عليه كالحكم على الجميع بأنها حجج
أو بأنها تثبت الحكم أو على أنواعه كالحكم على الأمر بأنه للوجوب وعلى النهي بأنه التحريم
لأن الكتاب ينمى إلى أمر ونهي لأنه اللفظ المتعبد بتلاوته المتعبد به وهو يطلق على البعض
أو على أعراضه الذاتية كالحكم على العام وهو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر بأنه
يتسلك به في حياته صلى الله عليه وسلم أو بأنه يقتل التخصيص أي قصره على بعض أفراد
وعلى الماتق وهو مادل على الماهية فلا قيد بأنه يحصل على المقيد وعلى النص وهو ما أفاد
معنى لا يتحمل غيره ما به يقدم ويرجح على الظاهر أو على أنواع أعراضه الذاتية كالحكم
على العام المخصوص أي المقصور وعلى بعض أفراد المخصص بأنه حجة فيما بقي أو على جزئه مع
عرضه الداعي كالحكم على اللفظ الدال على المدح وهو مادل عليه اللفظ في محمل النطق
بأنه يحتمل الحكم أن أفاد معنى لا يتحمل غيره كريد وظهر أن الحذف من جوحاً كالاستدلال
باللفظ جزء للكتاب لأنه جنس له والدليل عرض له أو على مساويه كالحكم على المعجز من
الكتاب بأنه حجة والحق تغيير العرض الذاتي بالذات في هذه الأمثلة وإن قلت العرض المضاف
للتنوع بلحق المتنوع بواسطة أمر أو نهي وهو النوع فيكون غير بياناً للحواث المتقدمة من
أن المادون ليس بواسطة النوع لا يجرى هنا لأن الوجوب مثلاً لا ينطبق الكتاب بواسطة أنه
أمر يجب بانه يجوز البحث عن العرض العربي في غير العلوم الحكمية بالتأمل في معنى
النص والظاهر لم أن ذلك كالحقيقة والجاز في الأصول لأن يجمع النص والظاهر من
الكتاب والسنة وإن كانتا ليستا من الفن كما أن ذكر الاشتغال لمعرفة وتغيير الدال المشتق
الذي يكون مفهومه حجة من النقص الذي يكون مفهومه غير حجة وذكر الاحتياط له لأنه
هو رابط الدلالة بما لا يهاوذكر الحروف لا يتبع الفقه إلى معرفة معانيها الكثيرة وفروعها في
الدلالة (تبيين) من المسائل الواقع فيها الحل على نفس الموضوع قول صاحب الجوامع
في الكتاب الأول والحق أن الأدلة النقلية قد تفيد اليقين بأنهم نواتر أو غيره كالمشاهدة
وقوله في تفسيره تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع فانه في قوة الدليل المتأخر بزمانه عن وقت
الفعل غير واقع ومن المسائل الواقع فيها الحل على نوع الموضوع قوله في المفاهيم الألقاب
حجة فانه في قوة اللفظ غير اللقب باعتبار المفهوم حجة وقوله في العام المخصوص عمومه مراد
تناول الأحكام وقوله في المخصص قال الأكثر حجة وقيل أن خص بعين أي كافتوا المشركين
الأهل الذمة وأما لو خص بهم كافتوا المشركين إلا بعضهم فلا وقوله في جواب المسائل غير
المستقل دونه تابع للسؤال في عمومه أي غير المستقل في الإفادة بدون السؤال تابع له في
عمومه وخصوصه فالعموم كحديث الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب

بالتمر فقال أينما ص الرباط اذا لمس قالوا نعم قال فلا اذا فم كل بيع الرطب بالتمر والخصوص
 كما لو قال للنبى صلى الله عليه وسلم قائل توفات من ماء البحر فقال يجوز ذلك فلا بيع غيره ومن
 المسائل الواقع فيها الخلل على النوع أيضا قوله في الكتاب الثاني خبر الواحد لا يفيد العلم
 وقوله فيه المختار ان تكذيب الاصل الفرع لا يسقط المروى فانه في قوة الخبر المروى لا يسقطه
 تكذيب الاصل الفرع على المختار لاحتمال نسيان الاصل له بعد روايته للفرع ولان التكذيب
 في الرواية لا في المروى وقوله فيه زيادة العدل مقبولة فانه في قوة الراى في الخبر المفرد به راى
 من العدل عن غيره مقبول ومن المسائل الواقع فيها الخلل على نفس الموضوع ما يؤخذ من
 كلامه في الكتاب الثالث من ان الاجماع ممكن ومن انه حجة في الشرع ومن انه فتنى ومن
 ان عرفه حرام وقوله في الكتاب الرابع وهو حجة في الامور الديونية وأما غيرها فتنعه قوم أى
 القياس حجة في الامور الديونية كالادوية وأما غيرها كالشرعية فتعنه قوم ومن المسائل
 الواقع فيها الخلل على السوح ما يؤخذ من كلامه فيه أيضا من ان كلام من القياس القطعى وهو
 ما علمه قطعية وانطوى به الحكم وقوله في الكتاب الخامس لا يستقرأ بالطريق على الكلوى
 ان كان ناما أى بالكل الا صورته ابراع فقطعى أى ان كان الاستقراء بكل الطريقيات
 الا صورة التراجع وهو دلائل قطعى في اثبات الحكم بهار قوله فيه قال علمنا ثورا استجاب العدم
 الا على والعموم أو النص الى ورود المعبر أى استجاب العدم الا على حجة واستجاب
 العموم أو النص الى ورود معبر من مخصص أو باسح حجة • وقالته نصب الادلة التفصيلية
 على مدلولات او معرفة كرفية الاستدلال بها بان يستدل على وجوب الصلاة باقيها
 الصلاة لانه أمر وكل أمر للوجوب فيخرج ان الصلاة ينسب لها الوجوب • وغايته الاستدلال
 على الاستدلال من الأدلة • وفضله جريل لتوقف استنباط الاحكام عليه • واستنبطه
 السباين • وواضعه الامام الاعظم محمد بن ادريس الشافعى رضى الله عنه وهذا ظاهر
 على أن المراد بالعلم القواعد أو ما على غيره فالوضع باعتبار متعلقه • ووجه أصول الفقه
 • واستنباده من الكلام ومن العربية ومن تصور الاحكام أما الكلام فله وجه حجة
 الادلة الكلية على معرفة المارى لتكس استناد خطاب التكليف اليه وأما العربية فلان
 الكتاب والسنة عربى بان والاستدلال بهما يتوقف على معرفة اللغة من حقيقة ومجاز وعموم
 وخصوص ومنطوق ومفهوم وأما تصور الاحكام فلان المقصود اثباتها أو نفيها ولا يمكن
 بدون تصورهما فكذا يؤخذ من شرح العضد وقيل من الكتاب والسنة والاجماع ويكون
 الامر للوجوب مثلا يؤخذ من الوعيد على تركه في الكتاب والسنة كقوله تعالى فويل
 للصلين ولا يحتلج في الصدرة بلزم استمداد الشئ من نفسه لان حكم القاعدة يستمد من
 حكم جزئى من جزئيات موضوعها • وحكمه الوجوب العيني على من انفرد به أو الكفائى
 عند التعدد أى حكم تخصيصه حتى يشمل اطلاقات العلم الثلاثة وأيضا الاحكام الخمسة
 لا تتعلق الا بالفعل • ومسائله قصاياه التى تطالب نسب محمولاتها الى موضوعاتها والفرق
 بينها وبين العلم بالاجمال والتفصيل فهى أجزاء له وهذا على أنه القواعد والافهى أجزاء

وتفصيل المتعلقة

علم الفقه

وحدد الفقه العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدائها التفصيلية وقوله العلم بالاحكام المراد به الظن القوي والا فالعلم بعنايه لا يقع فيه خلاف بين المجتهدين والباء للتعددية ان أريد من الاحكام النسب التامة بمعنى الثبوت والتصوير ان أريد من الاحكام النسب التامة بمعنى الابقاع والانتزاع أو المراد به القواعد المشتملة على الاحكام من اشتمال الكل على الجزء فالباء للملازمة من ملازمة الكل للجزء أو القواعد المصروفة بالاحكام وهي النسب التامة لان القواعد تطبق عليها كما تطبق على القضية فالباء للتصوير أو المراد به الملكية التي يقتدر بها على ظن الاحكام واستنباطها من الأدلة أو التي يقتدر بها على استحضار الاحكام فالباء للملازمة من ملازمة السبب للمسبب وقد عرفت ان المعبر بملكية الاستحضار أو ما باعتبار تعلق كل بعض من المسائل والتعقب على ان النسب التامة بمعنى الابقاع والانتزاع كما يبيناه في رسالة لنا تدعى بانقريدة البهية في تعريف النسبة الكلامية والخارجية واذا جعلت أل في الاحكام للاستغراق العرفي فالأمر ظاهر أو الحقيقى فيتعين حمل العلم على الملكية والا كان التعريف غير جامع لشبوت لا أدري عن مالك وغيره من الأئمة الأربعة وهم فقهاء وقوله الشرعية أى المأخوذة من الشرع ان أريد من الاحكام الابقاع والانتزاع أو المأخوذ الظن بها ان أريد من الاحكام النسب بمعنى الثبوت وقوله العمالية أى المتعلقة بكيفية عمل قاي أو غيره كالعلم بأن النية في الوضوء واجبة وان الوتر مندوب فقولنا النية واجبة مسئلة مركبة من موضوع ومحمول ونسبة وهذه النسبة عملية أى متعلقة بكيفية عمل فالعمل هو النية وكيفية الوجوب وهذه النسبة تعلق بالوجوب الذى هو صفة النية وقوله المكتسب الخ أى بواسطة الأدلة الاجمالية بأن يتركب منها قياس كافي أو الصلابة أمر وكل أمر للوجوب فخرج بالعلم بالاحكام العلم بالذوات والصفات كنصو والاسان والبياض وبالشرعية العلم بالاحكام العقلية والحسية كالعلم بان الواحد نصف الاثنين وان النار محرقة وبالعملية العلم بالاحكام الشرعية الاعتقادية كالعلم بأن الله واحد فانها متعلقة بكيفية ذات مقصودة للاعتقاد فالعلم به من فروع علم الكلام وأما العلم بوجوب اعتقاد ان الله واحد فهو فقه وبالمكتسب علم الله تعالى ووجوب بريل والنبي عليه الصلاة والسلام وبالتفصيلية العلم بالاحكام الخ المكتسب للخلافى وهو الذى نصب نفسه للخلافى والجدال ليذهب عن مذهب امامه من المقتضى والثانى المثبت به اماما يأخذه من الفقيه كالثافى ليحفظه عن ابطال حصصه كالحنفى فلم الخلافى مثلاً بوجوب النية في الوضوء لوجود المقتضى وعدم وجوب الوتر لوجود الثافى ليس من الفقه لانه مكتسب من الأدلة الاجمالية وقوله من المقتضى متعلق بالمكتسب وقال الكمال بن أبى شريف هذا ان قلنا ان الخلافى يستفيد علماً بثبوت الوجوب أو انتفاؤه من مجرد تسلمه من الفقيه وجود المقتضى أو الثافى اجمالاً وانه يكتسبه بمجرد ذلك حفظه

قوله المراد به الظن القوي
أى فاطلق عليه العلم مجازاً
أقربه منه ثم لو أريد الملكية
فيكون مجازاً على
مجاز والعلاقة السببية
والمسببية وهذا باعتبار
الاصل والا فالآن حقيقة
عرفية اه مؤلف

قوله فخرج بالعلم الخ أى لم
يدخل فيه لان الجنس
لا يخرج فيه اه مؤلف

عن ابطال خصمه والحق انه لا يستفيد علما ولا يمكنه الحفظ المذكور حتى يتعين المقتضى
أو الثاني فيكون هو الدليل المستفاد منه ذلك وحينئذ فبعد التفصيلية لبيان الواقع
لان ادراك الخلاف خارج بقوله العلم بالاحكام ولو سلم ان عند الخلاف في علمنا فهو خارج
بقوله العلم بالاحكام لان ال في الاحكام للاستغراق الحقيقي أو العرفي والخلاف في لا شيء
عنده من ذلك أو خارج بقوله المكتسب لان معناه الاستنباط وهو لا يستنبطه وهو موضوعه
فعل المكلف من حيث عرض الاحكام له أي فعل المكلف ولو باعتبار نوعه فيدخل
فعل الصبي وأما أفعال الحيوانات المجهولة عن حالها في الفقه فيرجع البحث فيها الى
فعل المكلف كالإف الدابة شبه أفعاله يرجع الى ضمائه أو يقال فعل المكلف غالباً وقيل
موضوعه فعل المكلف وغيره ثم ان الاحكام الشرعية اما ان تتعلق بعبادة أو بمعاملة
أو بما كره أو بجناية أو بالقرص من بعثته صلى الله عليه وسلم انتظام أمر المعاش والمعاد
وانتظامهم العايشين في كمال قواهم المطلقة التكميلية والشهوية والعنصرية والمراد
بكمالها الاعتدال بينهما شرعاً فيبحث عنه في الفقه ان تعلق بكمال الطهارة فالعبادة اذ بها
كمالها أو بكمال الشهوة وان تعلق بالاكل وشغوره من المنافع والمعاملة ولو حكماً كأنه فرائض
اذ مر بها قسم التركات وهي شبيهة بالمعاملات حتى لا يخرج عن مباحث الفقه بناء
على ان الفرائض منه وابست علماً مستقلاً أو بالوطء ونحوه من الاستمتاعات والمناسك
أو بكمال العنصرية والجناية وأهمها العبادات المتعلقة بالاحرف وهو المولى سبحانه وتعالى
ثم المعاملة المشددة الحاجة اليها ثم المناكحة لاهادها في الحاجة ثم الجناية لقلة وقوعها
بالنسبة لما قبلها فلذلك ترتيبها على هذا الترتيب ورتبوا العبادة بعد الشهادتين على ترتيب
حبر الصالحين بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله واقام
الصلاة وابتداء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت وأخروا القضاء والشهادات والدعاوى
والبيانات المتعلقة بالمعاملات والمناسك والجنايات وأخروا العتق تفاؤلاً بحسن العاقبة
نسأل الله تعالى حسمها وانما كان موضوعه ما ذكرناه يبحث فيه عن عوارض الذاتية
وقد عرفت ان البحث عن الاعراض صادق بجملة ما عليه كالحكم على فعل المكلف بأنه
تعتبره الاحكام الخمسة أو على نوعه كالحكم على الوضوء أو الغسل بأنه واجب أو مندوب
وعلى المسح على الخفين بأنه جائز والمسائل التي لا يكون موضوعها نفس الموضوع أو شيئاً
منها تقدم عند تعريف الموضوع نقول بما يرجع الى ذلك كقول أبي بصير الماء الذي يجوز
التطهير به سبع مياه فانه في معنى قولك التطهير بالمياه السبع جائز والمياه على أربعة أقسام
فانه في قوة ان يقال التطهير بمياه فتقسم الى أربعة أقسام والسؤال مستحب فانه في قوة ان
يقال واستعمال السؤال مستحب ان أريد منه الاثالة وكقوله وأقل الحيض يوم وليلة فانه
في قوة ان يقال وقبول المرأة لاحكام الحيض في زمن أقله يوم وليلة واجب وكقوله هم
للزواج النصف فانه في قوة أن يقال اعطاء الزوج النصف باعتبار القسمة القرشية واجب
وعلى هذا القياس فهذه المسائل بالتأويل يرجع الحكم فيها على نوع الموضوع وانما يحتاج

الى هذا التأويل في الفرائض بناء على انها من الفقه وأما على انها علم مستقل فلا وحده على
 انه علم مستقل علم بأصول يعرفها قسمة التركات ومستحقها وانصباؤهم منها
 وموضوعه التركات وفوائده عصمة المكلف عن الخطأ في فعله • وغايته الفوز بسعادة
 الدارين • وفضله على غيره من حيث انه يعرف به الحلال والحرام • ونسبته الى غيره أنه من
 العلوم الشرعية • وواضعه الأئمة المجتهدون • واسمه الفقه • واستداده من الكتاب والسنة
 والاجماع وباقي الأدلة • وحكمه الوجوب العيني على كل مكلف بقدر ما يعرف به تصحيح عباداته
 فان زاد على ذلك كان واجبا كفايا الى بلوغ درجة الافتاء فان زاد على ذلك الى ان يبلغ درجة
 الاجتهاد صار مندوبا • ومسائله قضاياها التي تطلب نسب محمولاتها الى موضوعاتها

تعلم المعاني

• وحده علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي هي مطابق اللفظ مقضى الحال
 أي ملكة يقتدر بها على معرفة الاحوال الخ أو قواعد أصول يعرف بها الخ أو ادراك
 أصول وتصديق بها يعرف بها الخ والاحتمال الأخير يحتاج الى تقدير متعلق أي علم
 أصول يعرف بها الخ ومتعلق المعرفة على الاحتمال الأخير غير متعلق العلم المأخوذ جنسا
 في التعريف فلا يلزم سببية الشيء لنفسه ومعلوم ان لفظ علم المضاف الى المعاني حر • علم فلا
 معنى له حتى يلزم الدور ولوسلم ان التركيب انشائي وان لفظ علم المضاف له معنى فالعلم
 المأخوذ جنسا في التعريف أعم والمعرف أخص ولا يلزم من معرفة الأعم معرفة الأخص
 وكذلك المعنى المأخوذ من قوله يعرف غير المعنى المأخوذ من لفظ علم المضاف الى المعاني فلا
 يلزم الدور وقد عرفت ان المعبر عن مدققين مذكرة الاستحضار فالملكة هنا ملكة استحضار
 بالنسبة للقواعد ملكة استحصا بالنسبة للأقوال ادراكات جزئية لاحوال اللفظ
 العربي هي معرفة كل فرد فرد من جزيئات تلك الاحوال ولا يصح ان يراد بها ملكة
 الاستحصا بالنسبة للقواعد لانه يكون حينئذ متبعا لا كتاب القواعد ولا قواعد عنده
 واذا كان كذلك لا يكون مقتدرا على ادراكات جزئية ومعرفة الاحوال لانها تكون
 توسط القواعد قال في المأطول أي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها
 الصاعقة أيضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة أصول مستنبطة من تراكيب
 البلاغ يحصل من ادراكها وممارستها فافهم ان يمكن من استحضارها والاتفات اليها
 وتفصيلها متى أريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحياة كونهما جهتي ادراك
 الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له
 حالة بسيطة اجالية هي مبدأ التفصيل مسائله بما يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد
 بالعلم الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها • وكتب عبد الحكيم عليه قوله ملكة
 يقتدر بها أي العلم يطلق على الملكة المخصوصة وهي الموصوفة بهذه الصفة لانه معتبر في
 مفهومه حتى يرد انه يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف به وانه لا حاجة الى اعتباره بصفة
 التعريف بدونه قوله مستنبطة في حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل بالملكة وله ان يكون

قوله أي ملكة الخ هذا لا
 يوافق ظاهر قول صاحب
 التلخيص ويختصر الخ
 فيكون الاختصار على هذا
 باعتبار المتعلق وهو
 القواعد وكذا يقال مثله
 على حله على الادراك أو
 فيه استخدام اه مؤلف

على الاستحصال فإذا مارس المسائل المستقبطة والتفت إليها مرة بعد أخرى فتمكن من استحضارها متى شاء وحصلت له مرتبة العقل بانفعاله بصير عالميا علم المعاني بهذا المعنى قوله
 ها يتمكن من استحضارها الإشارة إلى أن المعنى في العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار
 الخاصة به لا تكرار المشاهدة قوله جهتي ادراك فان جهته الادراك وسببه هو الملكة لا
 الادراك اذ الشيء لا يكون سببا لنفسه ولا المسائل لانها متعلقة الادراك لا سببه قوله لانه
 كثير الخ أشار بذلك إلى أن إطلاقه بمعنى الملكة أكثر في العرف من إطلاقه على الأصول
 كما صرح به في التلويح فحمل اللفظ عليه أولى ولذا قال يجوز ولا يحتاج إلى تقدير المضاف
 في قوله يعرف به أي بعلمه ولانه لا يصير سببا للمعرفة إلا بعد حصول الملكة فسيببته بعينه
 بالنسبة إلى الملكة ومن هذا ظاهر وجه عدم حمله على الادراك أيضا اه أي ظهر من قوله
 ولانه لا يصير سببا للمعرفة الخ لكن لك أن تجعل المضاف المقدر العلم الاستحضاري حتى
 يكون متأخر عن الملكة فيكون أقرب إلى السببية من الملكة لا الاستحصالي السابق على
 ملكة الاستحضار حتى تكون سببته بعينه ويقال في وجه عدم حمله على الادراك أيضا
 أنه يزدى إلى تقدير مضاف إليه أي علم أصول يعرف به الخ وقال في المطول أيضا هو علم
 يسهل منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى
 أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم لا أنه يحصل جملة بالعلم لان وجوده لا
 سببه له محال وعلى هذا يندفع ما قبل ان أريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية أو
 البعض غير المعين فهو تعريف بالمجهول أو المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قبل ان أريد الكل
 فلا يكون هذا العلم حاصلًا لأحد أو البعض فيكون حاصلًا لكل من عرفه مسألة والمراد
 باحوال اللفظ الامور اعارضه له من القديم والتأخير والتعريف والتكبير وغير ذلك
 ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اختراز عن الاحوال التي ليست
 بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية
 إلى المراد وكذا المحسنات البدعية من التجديس والترسيم ونحوها مما يكون بعد رعايته
 المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق
 بها اللفظ مقتضى الحال اذ لو لا اعتبار هذه الحقيقة لآزم ان يكون علم المعاني عبارة عن
 معرفة هذه الاحوال بان يتصوره معنى التعريف والتكبير والتأخير مثلا وهذا
 واضح لزوما وفساد او به لذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة
 أو مجازا أو كناية مثلا وان كانت أحوال اللفظ قد تقتضي الحال لكن لا يبحث عنها في علم
 البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه أن الحال الفلاني يقتضي
 ايراد تشبيه أو استعارة أو كناية أو نحو ذلك اه قوله هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات
 الخ فيه جعل الاضافة للاستغراق الحقيقي على ارادة هذا المعنى وبصح جعلها للاستغراق
 العرفي على معنى انها تحصل جملة الافراد العرفية بالفعل كما حل اللام في تعريف البيان على
 ذلك فهو حذف من كل نظير ما أثبتته في الآخر وقوله وهو قرينة خفية قال الشيخ لانه مامن

كلام فيه أمر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه إلا وهو الغرض المقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل إلى التلخيص فيه وإنما كانت خفية لأنه قد يقصد من الكلام البديهي فيه تقييد مجرد اثبات شيء لشيء أو نفيه عنه ويكون التقييد لتوضيح وقوله على أن المراد به علم يعرف به هذه الأحوال الخ أي فهو مأخذ للتصديق بأن هذه الأحوال يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وقوله والمراد بأحوال اللفظ الخ أي العارضة مباشرة أو بواسطة حتى يدخل أحوال الاستدلال فيها حال اللفظ بواسطة الاستدلال لا حال اللفظ وحال الحال حال فإن قيل أحوال اللفظ كأنها كيد ولولده كرهى أمينها الاعتبار المناسب الذى هو مقتضى الحال فكيف يصح قوله الأحوال الخى بها بطابق الخ يقال إن كون هذه الأحوال هى المقتضى فعلى التسامح بما على أنها هى التى يتحقق بها مقتضى الحال والاقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يد كرفيه المستدل به أو يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقه الكلام لمقتضى الحال أن الكلام البديهي يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو غاية صدق الكل على الطرفين • وموضوعه اللفظ العربى من حيث أفادته المعاني الثوائى والمعاني الأولى ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من التعريف والتشكيك والمعاني الثوائى الأغراض التى يقصدها المتكلم من جعل الكلام مشتملا على تلك الخصوصيات من الإشارة إلى معهود رآته عظيم والمقصود بالإنشاء كإدراج الشك الخ ومقصوده الأغراض التى يورده المتكلم هذه الخصوصيات لأجلها يخرج علم البيان لأن موضوعه اللفظ العربى من حيث الإرادة وعلم البديع لأن موضوعه ذلك من حيث التشكيك والعرضى وإنما كان موضوعه ماد كإلانة يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والبحث صادق بالحمل على نفس الموضوع كقولك اللفظ العربى المشتمل على الاستدلال المناسب مطابق لمقتضى الحال أو ليسغ وعلى نوعه كقولك الكلام الملقى إلى المتكلم يجب أن كيد وإلى المثال يستحسن أن كيد وإلى خالى الذهن لا يؤكده والكلام المؤكده الملقى إلى المتكلم مطابق لمقتضى الحال والمسائل التى لا يكون موضوعها نفس الموضوع أو نوعه إلى أحوال الصور المتقدمة تؤول بما يرجع إلى ذلك فقوله وأما تقديم المسند فكذا وأما تعريفه فكذا فى قوة أن يقال وأما الكلام المشتمل على تقسيم المسند أو تعريفه فكذا وعلى هذا التقاس • وفائدته معرفة إعجاز القرآن • وعاقبه القوز بسعادة الدارين • وفضله أنه من أشرف العلوم الأدبية اذ به يعرف إعجاز القرآن • ونسبته أنه من العلوم الأدبية • ووضعه الشيخ عبد القاهر الجرجاني • وأسمه المعانى • واستمداده من الكتاب والسنة وكلام العرب • وحكمه الوجوب الكفائى عند التعدد والعينى عند الانفراد ومسائله قضايا التى تطلب نسب مجولاتها إلى موضوعاتها وتختص مسائل نفسه أن أريد منه القواعد أو مسائل متعلقه أن أريد منه الملكية أو الإدراك فى ثمانية أبواب الأول أحوال الاستدلال الثانى أحوال الاستدلال به الثالث أحوال المسند الرابع أحوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس

الانشاء السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة لان اسكلام
 اما خبر وهو ما نسبته خارج نطاقه أولا تطابقه أو انشاء وهو ما ليس كذلك بأن لم يكن
 لنسبته خارج أصلا كصيغ الطلب أو لها خارج لكن لا يحتمل المطابقة وعدمها بل
 مطابقتها واجبة ضرورة ان الخارج حاصل بالصيغ لا ينفك عنها كصيغ العقود والانشاء
 له أحوال تخصه لا يقراد أدواته بأحكام لا تجب في الخبر فإدري باب والخبر لا يبدل من مسد
 اليه ومسند واساد والمسند قد يكون له تعلقات اذا كان فعلا أو في معناه كالمصدر واسم
 الفاعل فلا بد لبيان الأحوال المختصة بكل واحد من الأربع من باب على حدة وكل من
 الاسناد وطريقه والتعلق اما بقصر أو بغيره قصر فلا بد للقصر من باب سادس لعدم
 اختصاصه بشئ مما ذكر وكل جملة قرئت بأخرى اما مظهرة عليها أو غير مظهرة فلا بد
 للفصل والوصل من باب سابع لانه حال الكلام بالقيام من الكلام آخر وما سبق من أحوال
 الاشياء المتقدمة أحوالها باعتبار نفسها والكلام اما رائد على أصل المراد فائدة أو غير
 رائد وذلك يكون باعتبار ذاته أو باعتبار مفرد من مفرداته فلا اختصاص له بشئ مما ذكر
 فلا بد له من باب ثامن والوصل عطف بعض الجمل على بعض نحو أنت عطي و تمنع والفضل
 تركه نحو وإذا دخلوا إلى شياطينهم قالوا إذا معكم انما نحن مستهزون أنتي تنهريهم لم يعطف
 أنتي تنهريهم على انما معكم لانه ليس من مقولهم ولم يعطف على قالوا أنتي تنهريهم في
 الاختصاص بالطرف والمساواة ان يكون اللفظ عقداً أصل المراد والابحار ان يكون
 اللفظ ناقصاً عنه وإقبا به كقوله تعالى ولكم في القصاص حياة فان معناه كبير وانظروا
 فان الانسان اذا علم انه منى قتل قتل كان ذلك داعياً إلى ان لا يقتل على القتل وارتفع
 بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم ببعض والاطناب ان يكون اللفظ
 رائداً عليه لفائدة كقوله تعالى رب اشرح لي صدري فان اشرح يحى يفيد طلب شرح لشيء مما
 له وصدري يفيد تفسيره * تنبيه * قد تقدم ان الوضع انما يناسب حمل العلم على الاصول
 وأما اذا حمل على الملكية أو الادراك فلا بد ان يكون الوضع باستتار المتعلق من القواعد
 وأن في قولهم بحث فيه للسببية اذا أريد منه الملكية أو الادراك أو على حالها من الطرفية
 لكن مع تقديره مضاف وأن الملكية التي تراد من العلم هي ملكة استحضار القواعد أو ملكة
 الاستحضار والاستحضار معادون ملكة الاستحضار على ما تقدم وأن المشترك لوضع
 ارادة أحد معانيه لا يمنع دخوله في التعريف وأن الحكم باعتبار الخصيل وان مسائله
 أجزاء له نفسه على انه بمعنى القواعد أو متعلقه ان كان بمعنى الادراك أو الملكية فاحفظ
 على هذا حتى لا تحتاج الى اعادته

علم البيان

وحدة علم البيان علم يعرف به ارادة المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه أي
 اصول أو ملكة أو ادراك اصول يعرف به الخ الا انه على الاخير يحتاج الى تقدير مضاف اليه
 أي علم اصول على نحو ما تقدم في تعريف علم المعاني ويكون متعلق المعرفة غير متعلق العلم

على الاخير لا يلزم سببية الشيء في نفسه وبكون العلم المأخوذ جنسا في التعريف اعم من
 المأخوذ مضافا في المعرف بناء على انه تركيب اضافي لا يلزم الدور لانه لا يلزم من معرفة الاعم
 معرفة الاخص قال في المطول اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية أو بنفس
 الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني اه وكتب عبد الحكيم
 العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم اما مجازا مشهورا أو حقيقة
 اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وهو الملكة كذلك
 والشارح رحمه الله تعالى اختار حمله على المعنيين الاخيرين لعدم احتياجه الى تقدير متعلق
 وما قيل انهم لم يقصدوا تقدير المضاف اليه بل بيان حاصل المعنى فان لفظ العلم يطلق بمعنى
 التصديق بانقواعد بل على ادراكها فليس شئ لان ذلك الاطلاق في أسماء العلوم المدونة
 لا في لفظ العلم قال السيد في حواشي شرح المفاتيح وهو يطلق على القواعد المخصوصة وعلى
 ادراكها وعلى الملكة التابعة لادراكها وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه
 وعلى الملكة المستحضرة ثم المراد الادراك الحاصل عن الدلائل أو المسائل المعلومة عن
 الدلائل أو المسائل الحاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة لما تقرران علم المسائل بدون
 الدلائل يسمى تقييد العلم اه فعلم البيان حينئذ مشأ لادراكات جزئية وتصديقات
 بان المعنى الواحد يورد بطرق مختلفة في الوضوح فان لكل معنى لوازم بعضها بالواسطة
 وبعضها بواسطة فيمكن ايراده بعبارات مختلفة في الوضوح أي مشأ باعتبار ذاته على انه
 بمعنى الملكة أو الادراك أو باعتبار علمه وادراكه على أنه بمعنى القواعد وذلك ككرم زيد
 فانه يورد بالكتابة كزيد كثر الرماذ وبالمجاز كزيد عام وقال في المطول أيضا والمعنى أن علم
 البيان ملكة أو أصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد اه وهذا هو المشهور ومن
 أن علم البيان يقتدر به على الايراد لا على المعرفة تكرر جعله عبد الحكيم على حذف مضاف
 أي معرفة ايراد الخ واستدل عليه بقول الشارح بعد فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد
 معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وجعل في كلام الشارح إشارة
 الى ان معرفة الايراد المذكور لا يجب ان تكون بالفعل وان القدرة على الايراد المذكور
 ليست بالضرورة وانما اللازم هو القدرة التامة على المعرفة واللام في المعنى للاستغراق
 العرفي أو الحقيقي بمعنى ان أي فرد من المعاني يمكن ان يورده بسبب ذلك العلم لا انه يورد
 جملة بالفعل لان وجود ما لانهاية له محال على نحو ما تقدم في تعريف علم المعاني لا للجنس
 للزوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة ايراد معنى واحد في تركيب مختلفة عالما بالبيان
 وخرج بتقييد المعنى بالواحد ما اذا أورد معان متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه
 من البعض الآخر على معناه فان هذا لم يكن من البيان في شئ وخرج بتقييد الاختلاف
 بكونه في وضوح الدلالة ما لو أورد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون
 الوضوح واللفظ مشأ ان يورده بالفاظ مترادفة فانه لم يكن من البيان في شئ أيضا ولما كان
 كل واضح من الطرق والعبارات هو خفي بالنسبة الى ما هو أوضح منه وان معنى اختلافها في

الوضوح أن بعضها أوضع من بعض لم يحتج إلى ذكر اللفظ. وزاد القوم في التعريف قيد بعد رعاية المطابقة وهذا القيد لا اعتداده عند الباحثين لا لتحقيقه. وموضوعه اللفظ العربي من حيث الإرادة المذكورة ورواها كان موضوعه ما ذكرناه يبحث فيه عن عوارضه الدائبة والبحث صادق بالحل على الموضوع كقولك اللفظ العربي أن استعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة غير مانعة فكنايه أو مانعة فجاء والجل على نوعه كقولك المجاز أو الكنايه طرق مختلفة في وضوح الدلالة فهذه قواعد تجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول وفائدته التمكن من مخاطبة أهل اللسان بطرق مختلفة وغاياته الفوز بسادة الدارين. وفضله أنه من أشهر العلوم الأدبية أنه يعرف بمجاز القرآن أيضا. ونسبته إلى غيره أنه من العلوم الأدبية. وواضعه الشيخ عبد القاهر وقيل أبو عبيدة لأن هذا العلم دون قبل أن يوجد الشيخ عبد القاهر فوضع فيه أبو عبيدة كتابه المسمى بمجاز القرآن. واسمه علم البيان. واستمداده من الكتاب والسنة وكلام العرب. وحكمه الوجوب الكفائي أو العيني على من انفرد. ومسائله قضايا التي تطلب نسب مجزئات الموضوعاتها وهي لا تخرج عن البحث عن أحوال شئين المجاز والكنايه لأن الطرق المختلفة في الوضوح لا تكون إلا بالقباس إلى المعنى الغير الموضوع له واللفظ باعتباره إما أن يكون كناية أو مجازا لغويا. فالكنايه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة غير مانعة من إرادته. والمجاز اللغوي إما أن يكون مركبا وإما أن يكون مفردا فالمجاز المفرد هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له الذي يكون اللفظ المستعمل فيه حقيقة فإن كانت علاقة المجاز المشابهة فاستعارة وإن كانت غيرها فمجاز مرسل والاستعارة تنقسم باعتبار ذكر المشبه به وعدم ذكره إلى تصریحية وكسبية والتصریحية هي التي صرح فيها باللفظ المشبه به والمكسبية هي التي طوى فيها اللفظ المشبه به مع ذكر لارمه وقد اختلف فيها فقيل إنه اللفظ المشبه به المطوى المرمرز إليه بشئ من لوارمه وقيل إنه اللفظ المشبه المستعمل في المشبه به الادعائي وقيل إنها التثنية وهو الأقرب لأنهم على الأخير تكون تسميتها استعارة مجازا لأنهم لا يطبق عليها تعريف الاستعارة بكلا إطلاقيها وباعتبار المستعار إلى أصلية وتبعية فالأصلية ما كان المستعار فيها اسم غير مشتق والتبعية ما ليست كذلك بأن كان المستعار اسم مشتقا أو فعلا أو حرفا وباعتبار المستعار له إلى حقيقة وتخييلية فالحقيقية ما كان المستعار له محققا حسا أو عقلا والتخييلية ما ليست كذلك وباعتبار الملائم إلى مرثية ومطلقة ومجردة فإن قرئت بملائم المشبه به فرثية وإن قرئت بملائم المشبه به مجردة واللافتة والمجاز المركب هو اللفظ المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادته فإن كانت علاقته المشابهة سمى استعارة تخيلية وهي تنقسم أيضا إلى تصریحية ومكسبية ومرثية ومجردة ومطلقة ولا تكون الأصلية وإن كانت غيرها سمى مجازا مركبا فتبين انحصاره في الشئين قال في المطول فإن قلت إذا كان ذكر التثنية في علم البيان بسبب ابتداء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون أن يجعل مقدمة

قوله فقيل الخ قائل الأول
الجهور وقائل الثاني
السكاكي وقائل الثالث
الخطيب اه مؤلف

قوله بكلا إطلاقيها وهما
الاستعمال واللفظ اه
مؤلف

ليبحث الاستعارة فالت لا به كثرة مباحثه وعموم فوائد ارتفع ان يجعل مقدمة ليبحث
 الاستعارة واستحق أن يجعل أملا برأسه اه وحيث قد كرا المجاز العقلي مع انه يبحث عنه
 في المعاني والنشئة اللفظي مع كون الاستعارة لا تبنى الاعلى التشبيه المعنوي المضمرة في
 النفس والحقيقة في البيان على سبيل الاستطراد قصدا الى تكميل الصناعة بذكر ماله
 نوع تعاقبها من الواحق والمقارلات

وعلم البديع

• وعلم البديع علم يعرف به الوجود المحسنة للكلام تحسينا تابعا للتحسين الذاتي أي
 يتصور به معنى تلك الوجود ويعلم به أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة كما يؤخذ من المطول
 وعلمه عالم بمعنى الأقوال الشارحة المبينة لمفاهيم الوجود المحسنة لا بعنايه السابق والمعرفة
 بمعنى التصور لا التصديق فتقولنا تابعا للتحسين الذاتي نبييه على ان هذه الوجود اعلمت
 محسنة للكلام بمد التحسين الذاتي والا كان كتعليق الدرع على أعناق الخنازير ومخرج
 للمحسنات العرضية التي لا يتبع تحسینها التحسين الذاتي كالمحسنات الشعرية والبيانية
 والخويقة والغوية فانها ليست من البديع والمحسنات الذاتية التي يبحث عنها علم المعاني
 كالمصاحفة والمطابقة ووضوح الدلالة أعنى الخلو من التعقيد المعنوي والخلو عن الغرابة
 وعن مخالفة القياس وعن سبب التأليف وعن التماثل لأن الشيء لا يكون تابع لنفسه
 وكذا عبد الحكيم على المطول ليس قوله علم بمعنى المذاكرة أو التعمدات بالمسائل أو نفسها
 والمعرفة بمعنى الادراك الجزئي الذي يحصل من استخراج الفرع عن القواعد الكلية
 كافي نعم فاعلم السابق اذ ليس في علم البديع الا الاسماء والمحسنات وتبين عددتها
 وتفصيلها فهو علم تبين فيه مفهومات المحسنات العرضية وأقسامها وأعدادها فليس فيه
 مسألة فضلا عن ان يستخرج منه دروع وانما جعل السكاكي رحمه الله تعالى بيان المحسنات
 من توابع علم البيان ولم يجعله علم برأسه والمعرفة بمعنى الادراك التصوري كما ان العلم قد
 يطاق على الادراك التصديقي مناسبا لما سمع من آفة اللغز من ان المعرفة تتعدى الى
 مفعول واحد والعلم الى مفعولين وما فاقوا من أن لكل علم مسائل فانها هي في العلوم الحكمية
 وأما العلوم الشرعية فلا يشأن فيها ذلك فان اللغة ليس الا ذكر اللفاظ ومفهوماتها وكذا
 التفسير والحديث اه وأما على جعله علما مستقلا كما سمع صاحب التلخيص فيجعل العلم
 على الملكية أو الأصول والنقواعد كما نقرر في العلمين السابقين والمعرفة على التصديق
 • والوجود المحسنة للكلام ضربان معنوي أي راجع الى تحسين المعنى واللفظ أي راجع
 الى تحسين اللفظ أما المعنوي فانه انباءان وهو الجمع بين معنيين متقابلين وهو ضربان طباق
 الايجاب بقوله تعالى يحيى ويميت وطبائى السلب كقوله تعالى ولكن أكثر الناس لا يعلمون
 دماون ظاهرا من الحياة الدنيا وأما اللفظي فمسه الجنس بين اللفظيين وهو تشابههما في
 اللفظ ومسه اشابه وهو ان يتفقوا في أعداد الحروف وأنواعها وهما آتاهما ترتيبها فان كانا
 من نوع كاسمين معنى مما لا يخفى ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة وان

كانا من نوعين سمي جناسا مستوفى بحرفيه

مامات من كرم الزمار فانه * يحيا الذي يحيى من عند الله

• وموضوعه التراكيب العربية من الآيات والأشعار من حيث التبيين اعرضي
فقول صاحب التلخيص وهي أي الوجوه المحسنة ضربان في قوة الكلام بحسن الضربين
وقوله ويكون أي الجمع بالقطبين من نوعين متوحدتين منهم إيقاننا رهم رفودا وبهاين
نحو يحيى ويعيت أو حرفين نحوها ما كسبت وتعلم اما كتبت في قرعة فاعادة وهي الكلام
المستعمل على هذا الجمع بأي حاله يكون محسنا فالجمل في الأول جمل على نفس الموضوع
وفي الثاني جمل على نوعه وعلى هذا التماس فهذه قاعدة تصمم إلى صوري موضوعها
جزئي من جزئيات موضوعها بان يقال هذا الكلام فيه جميع بين المتقابلين وكل كلام
استعمل على ذلك فهو محسن ولا يقال ان قيد الموضوع من نفعه لا يبحث عنه في العلم واعا
يبحث عن حاله وههنا قد بحث عنه لان قيد الموضوع هو الحيثية لا مدخولها • وفائدته
معرفة وجوه تحسن الكلام وما يدخل فيه من الجملة وغيره • وعائنه الفوز بهادة
الدارين • وفضله انه من أشهر العلوم الأدبية لانه يعرف به وجوه تحسين الكلام
• ونسبته إلى غيره انه من العلوم الأدبية • وواضعه عبد الله بن المنصور وهو أول من سماه
بهذا الاسم • واسمه علم السديع • واسماده من الكتاب واسمه وكلام العرب
واشعارهم • وحكمه الوجوب الكفائي • ومساألة قضائاه التي تطلب سبب محمولاته إلى
موضوعاتها

علم المنطق

• وحد علم المنطق علم بعصم الامكار عن الخطأ أي عن ان يقع فيها خطأ ويصح ان يراد من
العلم المماثلة أو الأصول أو الأدراك على نحو ما تقدم وأررد عليه ان علم الحساب بعصم
مراعاة الدهن عن الخطأ في التفكر وأجيب بأن علم الحساب بعصم مراعاة الدهن عن
الخطأ في المفكر فيه وهو المادة لا في التفكر والهيئة لان التفكير ترتيب أمرين معلومين الخ
والحساب لا بعصم عن الخطأ في الترتيب واعا بعصم عن الخطأ في المراتب وانما في مختلف
المنطق فانه بعصم عن الخطأ في الترتيب والتفكر وان كانت العصمة في التفكير تستدعي العصمة
في المفكر فيه • وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من حيث يحكمه اتصاله إلى المجهول
أي لا من حيث اثبات العقائد الدينية فانه موضوع علم الكلام بناء على ان موضوعه
المعلوم من هذه الهيئة وانما قلنا من حيث يحكمه الاتصال لان قيد الموضوع من نفعه
لا يبحث عنه في العلم أي لا يقع محمولا والاتصال مجوثر عنه فيه وهكذا الحال في كل حيثية
جملت قيد الموضوع ويبحث عنها في العلم وفي حاشية المطالع ان قيد الموضوع مطابق
الاتصال والمجوثر عنه الاتصال المخصوص أعني الاتصال إلى التصور أو التصديق
فتكون الاعراض الذاتية أخص من قيد الموضوع ولذا ان تقول ان القيد هو الحيثية دون
مدخولها وانما كان موضوع المنطق ما ذكر لانه يبحث عن أحواله السمي هي الاتصال إلى

قوله وموضوعه المعلوم
الخ وقيل موضوعه
المعقولات الثمانية وربحه
في شرح المطالع اه
مؤلف

المجهولات وما يتوقف عليه الاتصال وهذه الاحوال عارضة للمعلومات التصورية
 والتصديقية لذواتها مثال البحث عن الاتصال الحكم على الجنس والفصل وهما معلومات
 تصوريان بانهما اذاركبا على الوجه المخصوص وصل المجموع الى مجهول تصوري والحكم
 على القضايا وهي معلومات تصديقية بانها اذاركبت على الوجه المخصوص صارت قياسا
 موصلا الى مجهول تصديقي والحل في هذه الامثلة على نوع الموضوع ومثال البحث عما
 يتوقف عليه الاتصال الى التصور ولا يكون الا توقفا قريبا للبحث عن كون المعلومات
 التصورية كلية أو جزئية ذاتية أو عرضية جنسا أو فصلا أو خاصة والحل في هذا الحل على
 نفس الموضوع ومثال البحث عما يتوقف عليه الاتصال الى التصديق توقفا قريبا أي بلا
 واسطة البحث عن كون المعلومات التصديقية قضية أو عكس قضية أو نقض قضية أو
 توقفا بعيدا أي بواسطة البحث عن موضوعاتها ومجولاتها فان الموصول الى التصديق يتوقف
 على القضايا لتركيبه منها والقضايا متوقفة على المجولات والموضوعات والحل في مثال
 التوقف القريب حل على نفس الموضوع وفي مثال التوقف البعيد حل على نوع الموضوع
 وبهذا التحرير تعلم ان علم المبررات مبني على أربعة أركان مقاصد ذاتية وهى
 الاقوال الشارحة ومبادئها وهى الكليات الجنس ومقاصد التصديقات وهى الاقضية
 ومبادئها وهى الفصايات وأحكامها ولوازمها من العكس والناقض وان باب جواز الاشتغال
 وباب تقسيم العلم وباب أنواع الدلالة وباب مباحث الالفاظ ليست من مقصد العلم المطلق
 وانما ذكرت لمنااسبات وانتماءات لها فيه أما ذكر جواز الاشتغال فليكون اشراج على
 بصيرة وأما ذكر تعريف العلم وتقسيمه الى تصور واقصدديق فلانه من مبادئ مقصد علمه
 لتوقف تصور موضوعه على تصور العلم وتقسيمه لان العلوم التصورية أو التصديقية
 لا يعقل الا بعد تعقل العلم والتصور والتصديق لتوقف معرفة المشتق على المشتق منه
 والمنسوب على المنسوب اليه وأما ذكر أنواع الدلالة ومباحث الالفاظ فلان الكليات
 الجنس أقسام للملكى انقسم داله من المفرد القسم من اللفظ القسم من الدال وأيضا لما كثر
 الاحتياج الى التفهيم بالعبارات واستمر حتى كأن المنة فكر يناجى نفسه بالفاظ متعقبة جعلوا
 بحث الالفاظ والدلالة من حيث تعلقها بالمعاني يابين من المنطق تبعاً كما يؤخذ من الملوى
 واعتصر من جملة موضوع المنطق ما ذكرنا موضوع الحساب كذلك فان الأربعة مثلا
 المتصورة بانها المنقسمة الى اثنين واثنين يتوصل بضررها في مثالها الى معرفة مجهول وهو
 حاصل الضرب بقسمها على اثنين الى معرفة مجهول وهو نصيب كل منهما فلا تميز بين علم
 المنطق والحساب بالموضوع مع انهم يقولون تميزا العلوم بتميز الموضوعات واجيب بان
 موضوع علم الحساب المعلوم من حيث انه عدد او العدد من حيث انه عدد وان كان معلوما
 فموضوعه الحكم المفصل بخلاف موضوع علم الهندسة فانه الحكم المتصل وهو المقدار
 • وفائدته الاحتراز عن الخطا في الفهم وعنايته استخراج الامور النظرية من الامور
 الضرورية ومعرفة التاليفات الصحيحة من الفاسدة وفضله انه يفوق على غيره من العلوم

فوله لتوقف معرفة
 المشتق الخ أي والجواب
 بأن الجهة منفكة لا يفيد
 انه مؤلف

لكونه عام النفع فيها • ونسبته انه من العلوم العقابية • ووضعه ارسط • واضعه علم المنطق لانه يعين القوة الناطقة • والميزان ومعبارة العلوم • واستمداده من العقول الذكبة • وحكمه مختلف فيه • ومسايله قضاياه التي تطلب نسب مجموعها الى موضوعاتها

علم التوحيد

• وحده علم التوحيد علم يقتدر معه على اثبات العقائد الدينية بايراد الجح ودفع الشبهة قال في شرح المقاصد ومعنى اثبات العقائد تخصيها واكتسابها بحيث يحصل الترفي من التقليد الى التحققي أو اثباتها على الغير بحيث يتمكن من الزام المعاندين أو انقائها واحكامها بحيث لا تزلزلها شبه المبطلين • والعلم الواقع جدياً في التعريف يصح ان يراد منه القواعد أو الملكة أو الادراك • وموضوعه المعلوم من حيث يتعلق به اثبات العقائد الدينية أي بان يكون المحمول عليه من الاعراض الذاتية له دخل في اثبات العقائد وقيل موضوعه الموجب ودمن حيث هو وبغيره عن الالهية يكون البحث فيه على قانون الاسلام قال في شرح المقاصد أقول اعترض في المواقف على كون موضوع الكلام هو الموجب ودمن حيث هو بانه قد يبحث عن أحوال ما لا يتصور وجوده وان كان موجوداً كالتصور والدليل وعن أحوال ما لا وجود له أصلاً كالمعدوم والحال لا يتصور ان يؤخذ الموجود اعم من المذهبي والخارج اعم من الكل لان المذاهب لا يقولون بالوجود الذهني والجواب اننا لا نسلم كون هذه المباحث من مسائل الكلام بل مباحث النظر والدليل من مباديه على ما قررناو يبحث المعدوم والحال من لواحق مسألة الوجود نحو استحالة التصود ونسبة الاله بانه عرض لما يقال به لا يفال بحث إعادة المعدوم واستحالة التسلسل ونفي الهيولى وامثال ذلك من المسائل قطعاً لانا نقول هي راجعة الى أحوال الموجود بانه هل يعاد بعد العدم وهل يسلسل الى غير النهاية وهل يتركب الجسم من الهيولى والصورة ولوسلم اهم من المسائل وانما يرد ما ذكرتم لو اريد بالموجود من حيث هو الموجود في الخارج بشرط اعتداده بوجوده ونسب كذلك بل الموجود على الاطلاق ذهناً كان أو خارجياً واجباً أو ممكن اجوهراً أو عرضياً الى غير ذلك فباحث النظر والدليل من أحوال الوجود العيني وان لم يعبروا بالواقعي من أحوال الوجود الذهني ركز كثير من المذاهب يقولون به على ما صرح بذلك كلامهم ومن لم يقل فعليه العدول الى المعلوم • بحروقه وقيل موضوعه ذات الله وحده وقيل ذات الله تعالى وذات الممكنات من حيث استنادها اليه كما يؤخذ من المقاصد قال في شرح المقاصد فان قيل لو كان الموضوع ذات الله وحده أو مع ذات الممكنات من حيث استنادها اليه لما وقع البحث في المسائل الا عن أحوالها واللام باطل لان كثير من مباحث الامور العامة والجواهر والاعراض يبحث عن أحوال الممكنات لا من حيث استنادها الى الواجب فلنا يجوز ان يكون ذلك على سبيل الاستطراد قصد الى تكميل الصناعة بان يذكر مع المطلوب ماله نوع يتعلق به من اللواحق والفروع والمقابلات وما أشبه ذلك كمباحث المعدوم والحال وأقسام لماهية والحركات والاجسام أو على سبيل الحكاية لكلام المخالف قصد الى تزيينه كبحث العلة • نعم يعترض عليه بان اثبات الوجود

قوله اثبات العقائد أي
سواء كانت متعلقة
بالمصانع أو العالم
مؤلف

قوله وقيل ذات الله الخ
قائل الاول القاضي
الارموي من المتأخرين
وقائل الثاني صاحب
المخالفات مؤلف

قوله الشرعية أي
المطابقة للشرع سواء كان
اثباتها بالشرع أو بالعقل
أه مؤلف

قوله للصانع بالعقل أى
بالشرع والالزم الدور
لان اثبات الشرع موقوف
على اثبات الشارح وصفاته
التأثيرية اه مؤلف
قوله عن محدث أى
الاتفاق كما قال ذيقراطيس
في العلويا لان الحدوث
الاتفاقى لا يحصل له لان
حدوث الحادث ليس ذاتيا
لانه متخالف في وقت دون
وقت وما بالذات لا يتخالف
وكل ما حدوثه ليس ذاتيا
فهو مستند من مؤثر خارج
عن ذاته ضرورة تغاير
المؤثر للآثر اه مؤلف
قوله أو الملكة ان جعلت
الح أى لا معنى الادراك لانه
لا يناسب قوله المستخرج
لان المستخرج بالمقاييس
الادراكات الجزئية اه
مؤلف

قوله وموضوعه الخ
لا يقال ان قيد الموضوع
من تنه لا يبحث عنه في
العلم والاعراب أو البناء
مبحث عنه فيه لان
القيد هو الحقيقة دون
مدخولها اه مؤلف

للذات العلية يقرر في علم الكلام فلو كانت ذات الله هي موضوع علم الكلام لم يثبت فيه
وجودها لان هلية موضوع العلم البسيطة لا تبين فيه وأيضا لو كان موضوعه ذات الله سبحانه
وتعالى لكانت مسأله عبارة عن اثبات انعقاد وهي مسائل جزئية مع ان علم الكلام قواعد
كلية ومن أراد استيفاء الكلام على التعريف والموضوع لعلم الكلام فعليه برسالتنا كشف
الثام عن مقدمات علم الكلام • وفائدة النجاة من العذاب المرتب على الكفر وسوء
الاعتقاد والفوز بالسعادة الابدية • وغايته ان يصير الايمان متيقنا محكما بحيث لا ترتل له شبه
المبطلين • وفصله انه أشرف العلوم لان غايته أشرف الغايات ولكونه متعلقا بذات الله تعالى
وذات رسله والمتعلق بالكفر يشرف بشرف المتعلق بالفتح • ونسبته الى غيره انه من العلوم
العقلية وانه أصل العلوم الدينية وما سواه فرع عنه • ووضعه أبو الحسن الاشعري ومن
تبعه وأبو منصور الماتريدي ومن تبعه • واهمه علم أصول الدين وعلم التوحيد وعلم الكلام
والفقه الأكبر • واستمداده من الادلة العقلية والنقلية • وحكمه الوجوب العيني على كل
مكلف من ذكر وأتى ابتداء قبل الاشتغال بأي شئ • ومسأله قصاياه النظرية الشرعية
الاعتقادية كقولك الواجب انه يستحيل عليه الحدوث والعدم فتركب هذه مع صفري
قائلة الله واجب لاداه وهذه المسئلة تحكم فيها على نوع الموضوع والحادث لا بدله من محدث
فهذه مسئلة تركب مع صفري قائلة لا بد من حادث مثبلا والحكم فيها على نوع الموضوع أيضا
• ومسائل علم الكلام لا تخلو عن اثبات واجب أو حائر بالعقل أو بالشرع للصانع أو للعالم
المؤدية الى العلم به أو عن نفي استحيل كذلك فالواجب للصانع بالعقل كل كمال نوافع عليه ايجاد
العالم من الوجود والحياة والقدوم والبقاء والقدر والارادة والعلم وهما الوحدة والادانية
وبالشرع كل كمال ورد عن الشرع كالسمع والبصر والكلام والمستحيل عليه عقلا أو شرعا
اضداد ذلك والجائر في حقه صفات انكوس الاعتبارية من الخلق والرزق والاحياء
والاماتة الى غير ذلك والواجب لا يبيانه بالشرع الامانة والنقطة والعصمة والمستحيل اضداد
ذلك والجائر بالعقل وبالشرع ما لا يؤدي الى نقص في مراتبهم العلية كالاكل والموت
والنسكاح الى غير ذلك والواجب للعالم عقلا الحدوث عن محدث والجائر كل أمر لا يؤدي الى
اجتماع نقيضين أو ارتفاعهما والا كان محالا فيحصل علم الكلام فيما يثبت ذلك أو ينفيه

علم النحو

• وحدث علم النحو كافي شرح الاشعري العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام
العرب الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التي اثناف منها والعلم بمعنى القواعد ان جعلت البناء
للتصوير منعاقبه أو الادراك ان جعلت للتعبية كذلك أو الملكة ان جعلت البناء متعلقة
بالمستخرج وقوله أحكام أجزائه التفسير راجع الى الكلام من حيث هو بقطع النظر عن
تقييده بالمضاف اليه ففيه استخدام وموضوعه الكلمات العربية من حيث ما يعرض لها
من الاعراب والبناء والادغام والاعلال ونحو ذلك وهذا التعريف بناء على شهولة لعلم
الصرف وأما على كون علم الصرف مستقلا فخذ النحو علم يعرف به أحوال أو انحر الكلمة

اعراباً وبناءاً وما يتبع ذلك من التصورات كفتح أو كسرها وتختفياً عنها وشروط عملها
 وشروط عمل بقية النواصب وكالعلماء من حيث حذفه وعدمه إلى غير ذلك ويصح أن يراى
 من العلم الواقع جنساً في هذا التعريف أحد معانيه الثلاثة • وموضوعه الكلمات العربية
 من حيث ما يعرض لها من البناء الأصلى حالة الألف - رادوا البناء العارض والاعراب حالة
 التركيب وما يتبع ذلك فخرج به هذه الطبيعة علم المعاني والبيان والبديع والصرف فانها
 لا تبحث عن الاعراب والبناء وما يتبعه وعلم اللغة فانه يبحث عن جواهر المفردات وأحوالها
 من حيث معانيها الاصلية وعلم الاشتقاق فانه يبحث عن أحوال المفردات من حيث انتساب
 بعضها إلى بعض بالاصالة والفرعية لا عداد كروا بما كان موضوعه ما ذكرناه لا يبحث فيه
 عن عوارضه الذاتية وقد عرفت ان البحث عن عوارض الموضوع صادق بالجمال على نوعه
 كقولك الفاعل مرفوع والمفعول منصوب أو على عرضة كقولك الاعراب لفظي أو
 تقديري وعلى هذا القياس فهذه مسائل تجعل كبرى الصغرى موضوعها جزئى من جزئيات
 موضوعها • وفائدته الاحتراز عن الخطأ اللسانى في الكلام العربى • وعاقبته الاستعانة على
 فهم كلام الله تعالى ورسوله وكلام العرب • وفصله أنه من أشرف العلوم لانه يتوصل به إليها
 • ونسبته إلى غير ما نه من العلوم الادبية ورواها الامام على رضى الله عنه بأمره أباب الاسود
 الدائلى • واسمه علم النحو • واستمداده من استقراء كلام العرب والقياس • وحكمه
 الوجوب العيى على قارئ القرآن والحديث والكفاى على غيره • ومسايله فصاياه التى نطلب
 نسب محمولاتها إلى موضوعاتها وهى لا تخرج عن البحث عن أحوال المعرب والمبني من
 الاعراب والبناء وما يتبع ذلك من بيان التصورات كبيان فتح هـ مزنة اب وكسرها وبيان
 شروط عمل الناصب لان الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف وكل من الاولين اما معرب أو مبني
 والمعرب من الاسم ما سلم من مشابهة الحرف والمبني ما أشبهه • ثم المعرب من الاسم ان أشبه
 الفعل منع من الصرف والصرف والاصرف وكل منهما اما مرفوع أو منصوب أو مخفوض فالمرفوع
 انفاعلى ونائبه والمبتدأ وخبره واسم كان واخواتها وخبرها واسم كان واخواتها والتابع للمرفوع
 والمنصوب المفعول المطلق وبه ومعه وفيه وله والحال والتمييز والمستثنى واسم لا المنادى
 اذا كانا مضافين أو شديهي وخبر كان واخواتها واسم اب واخواتها وتابع المنصوب
 والمخفوض اما مخفوض بالحرف أو بالاضافة أو بالتبعية • والمبني من الاسم اما ان يلحقه
 البناء مطاقاً أو فى حالة التركيب فقط فالاول كاسماء الاشارات والمصهرات والموصولات
 وأسماء الاستفهام وأسماء الشروط وأسماء الافعال وأسماء الاصوات والنظروف
 اللازمة للاضافة إلى الجمل والثانى كاسم لا المفرد والمنادى المفرد المعين ولو بالقصد
 والمعرب من الافعال المضارع اذا لم يتصل به احدى النونين فيرفع اذا خلا عن عوامل
 النصب والجرم وينصب ويجزم عند دخولها والمبني من الافعال الماضى والامر
 والمضارع اذا اتصل به احدى النونين والحروف كاهامنية وهى امام مشتركين الاسماء
 والافعال أو محتصة بأحدهما وحينئذ قد ذكر التثنية والجمع واسمى الفاعل والمفعول

والصغير والنسب مثلا في التصرون كانت من الصرف لانه يحكم عليها النحوي بالاعراب أو البناء فلو لم يعرف صيغها وقواعدها فلربما وقع الحكم منه على صيغ مخالفة للقواعد الصرفية فهي من النحوي باعتبار البحث عن حالها من الاعراب والبناء ومن الصرف باعتبار البحث عن غير هذه الحال كما سيأتي

في علم التصريف

هو وحده علم التصريف علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها العارضة لها من صحة واغلال وتحويل وهو قسمان الاول نحو ويل الكلمة الى ابنية مختلفة باختلاف المعاني كتحويل المفرد الى التثنية والجمع والمصدر الى بناء الفعل واسم الفاعل والمفعول والمكبر الى المصدر وقد جرت عادتهم بهذا كهذا القسم مع علم الاعراب كما فعل ابن مالك وهو في الحقيقة من التصريف وقد تقدم وجهه في مبادئ النحو والثاني تحويل الكلمة وتغييرها عن أصل وضعها لغرض آخر غير اختلاف المعاني كالقصاص من القاء الساكنين ومن الثقل ومن اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالساكن وهذا التحويل الثاني يصدر في ستة أشياء الزيادة والابدال والحذف والغائب والنقل والادغام كزيادة ناء اخذ فيقال اخذ في واحد في واحد أي اخذ في واحد ونحوه وكابدال ثاني الهمزة من كلمة ان يسكن كاتروا ثمن وسكند في واو وعذ في المضارع استقالات فوقعها بين ياء مفتوحة وكسرة فيقال بعدد يدون واو وكقلب الواو او الياء القاطن كها واو ما قبلها كقال واو وكنقل حركة واو يقول الى الساكن الصحيح فينهو ياء بين كذلك وكان عام حرفين ساكن فيخرج من محرج واحد لا فصل كالسيد والاحل والعلم المأخوذ جاس في العرف فيضع ان يراد منه أحد معانيه الثلاثة وهي القواعد والادراك والمملكة * وموضوعه الكلمات العربية من الجهة المتقدمة والحيثية المذكورة فخرج بهذه الحيثية العلوم الثلاثة المعاني والبيان واليديع فانها لا تبحث عن المفردات من هذه الحيثية والجهة المذكورة وعلم اللغة فانه يبحث عن جواهر المفردات وأحوالها من حيث معانيها الاصلية وعلم الاشتقاق فانه يبحث عن أحوال المفردات من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والقرعة وخرج علم النحو بقوله من صحة واغلال الخ وانما كان موضوعه ما ذكر لانه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وقد علمت ان البحث صادق بالتحليل على نوع الموضوع كقولك الامم امان لاثنى أو رباعى أو خماسى أو سداسى أو سباعى وكقولك كل واو ويا واجتماع سكنت أو لاها قبلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكقولك كل واو ويا فتحركت وانفتح ما قبلها قبلت الفاقان الاولى في قوة ان يقال كل كلمة اجتمعت فيها الواو والياء وسكنت أو لاها ما قبلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء والثانية في قوة ان يقال كل كلمة وجدت فيها الياء أو الواو تحركت مفتوحا ما قبلها قبلت ياءها أو واوها الفاقان درج تحت موضوع القاعدة الاولى واو نحو سيد المدغمة في الياء بعد قايها ياء وتحت موضوع الثانية واو ويا فتوقال وباع المنقلبان الفا أو بالحل على الموضوع مع عرضة الذاتى كقولك كل كلمة ثلاثية مكسورة العين يجوز تسكين عينها

قوله وتحويل عطفه على الاعلال من عطف العام على الخاص سواء أريد من الاعلال التغيير عن أصل وضع الكلمة لغرض آخر وهو القسم الثاني من التحويل المتخصص في الستة أشياء المذكورة كما يؤخذ من الصبيان أو أريد منه تغيير حرف العلة محذوف أو قلب أو اسكان التحفيف وما عدا ذلك ليس اعلالا كما يؤخذ من الشافعية وشرح القرطبي اه مؤلف

نحو علم وكشف في علم وكشف أو بالحل على نوع الموضوع مع عرض ذاتي كقولك الفعل المجرد
 أربعة فاعل وفعل وفعل وفعل كصرب وعلم وشرف ودحرج أو بالحل على عرض ذاتي
 للموضوع كقولك الزائد بوزن بافظه فيقال في وزن اعلم افعّل اذ الزيادة من عوارض
 الكلمة الذاتية * وفائدته التمكن في الفصاحة * وعائنه العمل بالصناعة * وفضله انه من
 شرف العلوم لانه يؤدي الى التمكن في الفصاحة * وسببه الى غيره انه من العلوم الادبية
 * وواضعه معاذ بن مسلم * واسمه علم التصريف لكثرة التصريف فيه فان التصريف لغة
 التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها * واستمداده من القول الكاملة واستنقاده كلام
 العرب * وحكمه الوجوب الكفائي أو التذنب * ومسائله قضاياها التي تطلب اسبب محمولاتها
 الى موضوعاتها * (تنبيه) * التصريف يحوي في الحروف قياسا كقلب همزة الوصل الى
 أو تسهيلها نحو الرجل والرجل عدل ولا ينافيه قول ابن مالك * حرف وشبهه من الصرف
 يرى * لان المراد ان الحرف لا يقبله مقردا أي غير مركب مع غيره بخلاف الاسم والفعل

في علم التدبير

التفسير تفصيل من الفسر وهو الكشف ويطلق التفسير في الاصطلاح على بيان معنى
 كلام الله واية وذلك كذا كراسيات النزول والتأنيخ والمنسوخ والاصيقي والاستثنائي
 والمنكي والمسمى وبقياسه التأويل وهو ما كان بطريق الدراية والتأويل من الاول وهو
 الرجوع لانه بيان ما يرجع اليه بقصص القواعد والمظار الصحیح ويطلق التفسير أيضا على
 بيان معنى كلام الله واية ودراية وعلى ذكر ما يوقف ذلك عليه * وعرفه بعضهم على هذا
 بأنه ما يعرف به معنى كلام الله والفاظه بقدر انطاعة الشريعة وهذا التعريف مبني على ان
 علم القراءات لا يدمر أيضا في التفسير لان قوله والفاظه يدخل ذلك فيكون تسميته بالتفسير
 تسمية له بأشرف أجزاءه ونازع في ذلك اشهاب الطحايج في حواشي البيضاوي فقال ان أحدا
 لم يعد القراءات من التفسير مع ان أكثر مسائله المتعلقة بالاداء لم تذكر فيه ونظر بعضهم في
 منارته بأن كثير من الناس عد القراءات منه فقد بين لك الفرق بين التفسير بالمعنى
 الاخص وبين التأويل بأن الاول ما لا يدرك الا بالقل والشأن ما يمكن ادراكه بالقواعد
 العربية وقد نصوا على حرمة التفسير بالتأويل بخلاف التأويل بالرأي وان الصحیح انه يجوز للعالم
 بالقواعد وعلوم القرآن المحتاج اليها فيه وذلك ان التفسير كشهادة على الله وقطع بأنه على
 هذا اللفظ هذا المعنى فلم يجوز الانص من النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابة الذين شاهدوا
 التنزيل والوحي ولهذا اجزم الحاكم بأن تفسير الصحابي مطلقا في حكم المرفوع وأما التأويل
 فهو ترجيح أحد الحقائق بدون القطع والشهادة على الله تعالى فاعتبر ولهذا اختلف جماعة
 من الصحابة والسلف في تأويل آيات ولو كان عندهم فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم لم
 يحتافوا وبعضهم منع التأويل أيضا طردا للباب * وحده في الاتفاق بأنه علم يبحث فيه
 عن كيفية النطق بالفاظ القرآن وعن مسدولاتها وأحكامها الافرادية والتركيبية
 ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب وتتمات لذلك فقوله علم جنس وقوله يبحث فيه عن

علم الحديث رواية أى من جهة الرواية والقل . وقد حذا الأول بأنه علم بقوانين يعرف
 بها أسوال السند والمتن من صحة وحسن وضعه ورفع ووقف وقطعه وعلوه ونزول
 وكيفية العمل والاداء وصفات الرجال وغير ذلك فقول علم بقوانين يصح حمله على الملكية
 المستخرجة بمزاولة القوانين وعلى القواعد وعلى ادراكها وقوله أحوال السند والمتن
 أى سواء كانت تلك الأحوال عامة لهما كالصحة والحسن والضعة أو خاصة بالمتن كالرفع
 والوقف والقطع أو خاصة بالسند كالعلو والنزول والسند في اللغة المعتمد من قوله فلان
 سدى أى معدى وفى الاصطلاح الطريق الموصلة الى المتن يسمى الرجال الموصلين اليه
 والمتن فى اللغة ما صلب وارتفع من الارض وفى الاصطلاح ما ينتهى اليه غاية السند من
 الكلام سمى بذلك لان الشخص المسند يوصيه بالسند ويرفعه الى قائله وقوله من صحة الخ
 بيان للأحوال فالجمع ما احتوى على الاتصال والعدالة والاضبط التام وخلا عن الشذوذ
 والعلّة القادحة والاتصال عدم سقوط أحد من الرجال فخرج به المنقطع وهو ما سقط من
 روايته راو واحد قبل الصحابي فى الموضع الواحد وان تعددت المواضع وخرج المعضل وهو
 الساقط منه اثنان فى الموضع الواحد وان تعددت المواضع والمرسل وهو الساقط منه
 الصحابي والعدالة أى عدالة الراوى تكون بالاسلام والبلوغ والعقل والسلامة بما يحل
 بالمرؤة ومن الفسق وهو ارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة والاضبط التام أى صدرا
 أو كذا بالاول ان ثبت ما معه فى حافظته بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء والثانى
 ان يصونه عنه مذهب فيه وصحة الى أن يؤدى منه والشذوذ بخلافه الراوى الارواح
 . . . زيادة ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيح فى زيادة أو نقص فى السند
 أو المتن والعلّة القادحة كأنه ليس كان بسقط شيعة . . . هل عن فوقه ممن عرف له منه
 سماع باقظ لا يقتضى اتصالا بل بوجهه كقوله عن فلان وان فلانا قال كذا أولا بسقط
 لكن يصفه بغير ما اشتهر به من اسم أو كنية مثلا والحسن ما احتوى على الاتصال والعدالة
 والاضبط الغير التام وخلا عن الشذوذ والعلّة القادحة والضعيف وهو ما رل عن رتبة
 الحسن والمرفوع ما أضيف للنبي صلى الله عليه وسلم سواء اتصل اسماءه أولا والموقوف
 ما أضيف للصحابي والمقطوع ما أضيف للتابعي والعالي ما قلت رجائه والنازل ما كثرت
 رجاله وقوله وكيفية التحمل الخ بالرفع عطف على أحوال وكيفية العمل أقسام منها القراءة
 على الشيخ والسماع منه والاجازة وغير ذلك وكيفية الاداء تابعة لكيفية العمل وقوله
 صفات الرجال أى من عدالة وفسق وقوله وغير ذلك كرواية الحديث بالمعنى ورواية الاكابر
 عن الاصاغر . وقد حذا أيضا بوجه آخر بأنه علم يعرف به أحوال الراوى والمرورى
 من حيث القبول والرد وقد عرفت ان الأحوال امامت تركب بينهما أو خاصة بأحدهما
 . وموضوعه الراوى والمرورى من حيث ذلك وانما كان موضوعه ما ذكر لانه يبحث
 فيه عن عوارض الذاتية فان التعاريف المتقدمة يؤخذ منها مسائل فانه يؤخذ من
 تعريف الحسن مثلا قاعدة وهى ان المحتوى على الاتصال والعدالة والاضبط الغير التام

وخلع عن الشاذوذ والعلة القادحة الحسن • وقائده معرفة ما يقبل ويرد من ذلك • وغايته
 عدم الخطأ من المكلف في نقل ذلك • وفضله انه من أشرف العلوم اذ به يصان المكلف
 عن الخطأ فيما تقدم • ونسبته انه من العلوم الشرعية • ووضعه ابن شهاب الزهري
 في خلافة سيدنا عمر بن عبد العزيز بامر به بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بمائة عام لانه
 المجدد لهذه الامة أمر دينها في المائة الثانية وقد أمر أتباعه العالمين بالحديث بحججه
 ولولا هرواضع الحديث ولذلك دخل الضعيف والشاذ ولو كتب في زمن النبي صلى الله عليه
 وسلم لكان مضبوطا مثل القرآن • واسمعه علم الحديث دراية • واستداده من تتبع
 أحوال نقل الحديث • وحكمه الوجوب العيني على من انفردوا بالكفاي عند التعدد
 • ومسائله قضايا التي تطلب نسب محمولاتها الى موضوعاتها كقولك ما أضيف الى النبي
 صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً حديثاً وكقولك ما أنصلي اسناداً ولم يشذ ولم
 يعمل صحيح والخلى في الاولى حمل على نفس الموضوع لان ما أضيف الى النبي صلى الله عليه
 وسلم معني المروي وفي الثانية على نوع الموضوع وهكذا يقال في الباقي فهذه قضايا باحثة
 عن العرض الذاتي للموضوع فتعمل كبرى لصعري موضوعها جزئي من جريئات موضوعها
 • وأما علم الحديث رواية فغده علم يشتمل على نقل ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم
 قولاً أو فعلاً أو تقريراً أي مسائل جريئة تشتمل على رواية ذلك وضبطه وتقرير الفاظه
 • وموضوعه ذات النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أقواله وأفعاله وتقريراته • وقائده
 العصمة عن الخطأ في نقل ذلك • وغايته الفوز بسعادة الدارين • وفضله انه من أشرف
 العلوم لانه يعرف به كيفية الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله وتقريراته
 • ونسبته انه من العلوم الشرعية • ووضعه وحكمه كالذي قبله • واسمعه علم الحديث رواية
 • واستداده من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته أي عدم انكاره على
 ما فعل بخضرته أو هممه وعزمه على ما فعل في غيبته عند بلوغه اباه • ومسائله قضايا التي
 تطلب نسب محمولاتها الى موضوعاتها كقولك قال عليه الصلاة والسلام اعمال الاعمال
 بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فهذه مسائل جريئة لا قواعد كلية فلا يكون علم الحديث
 رواية فناء وأصولاً (تنبه) • الخلف في أسماء العلوم كعلم الصرف والتعريف قبل ان الاسم
 مجموع المضاف والمضاف اليه الا ان المضاف قد يحذف لكثرة الاستعمال فيقال الصرف
 والتعريف يقال في شهر رمضان رمضان وقيل المضاف اليه وحده وأضيف لفظ علم اليه
 اضافة بيانية كافي في مجرأراك ليعلم من أول الامر جنس المضاف اليه ورجع هذا بكثرة
 حذف لفظ علم اذ لو كان جزاء العلم لما حذف لان الاعلام مصونة عن التغيير • (خاتمة) •
 ما تقدم من الكلام فهو بالنسبة الى المقدمة المتوقف عليها الشروع وهي مقدمة العلم
 وأما مقدمة الكتاب فهي جملة من الكتاب قدمت أمام المقصود لارتباطها به وانقطاع
 بها فيه سواء توقف عليها أم لا كقائمة جميع الجوامع والتحصيل وينبغي التسكيم على جهة
 ارتباط هاتين المقدمتين بالمقصود من الكتابين كما سبق التسكيم على جهة توقف الشروع

على مقدمة العلم وفاء بحق الاثنتين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب فصاحب جمع الجوامع
 اغماص في المقدمة بقوله خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث انه
 مكلف لان الاصولي يشبهه تارة وينفيه أخرى أي يشبهه بعد البعثة وينفيه قبلها لا تنفاه
 لازمه حيث سئل من ترتب الشواب والعقاب بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا
 أي ولا مثييين فاستغنى عن ذكر الشواب بذكر العقاب من العذاب واثبات الشيء أو نفيه
 حكم بثبوته أو انتفائه والحكم بالشيء أو عاينه فرع عن تصويره والحق والاثبات في الحقيقة
 انما هو باعتبار التعاقب التخييري وأتى بقوله وشكر المنعم واجب بانشرع لا بالعقل فيها مع
 كونها مسألة فقهية لا فادان لا دلائل عند أهل السنة يشهد بالحكم الشرعي سوى الأدلة
 الشرعية وان الأدلة عند غيرهم تزيد على ذلك كقول المعزلة بالعقل وذكر قوله
 والصواب امتناع الخ فيها لبيان ان متعلق الحكم الذي ثبت في الفن تارة ونسفي أخرى هو
 البالغ العاقل غير الغافل الخ وذكر قوله ويتعلق الامر بالمعدوم تعلقا معنويا فيها
 اشارة الى ان الامر ليس فاصرا على الموجود بل يتعلق بهو بالمعدوم اكن تعلقه به في حالة
 العدم وتعلقه بالوجود تميزا فان قلت كيف أثبتتم ان الامر يتعلق بالمعدوم
 ونقيضه تعلقه بالغافل مع ان عدم تعلقه به يكون أولى من عدم تعلقه بالغافل قلت الامر الذي
 نفي تعلقه بالغافل هو التخييري والامر الذي أثبت له معدوم هو الصلوبي وفرق بينهما
 وذكر قوله فان اقتضى الخطاب الفعل اقتضا جازما فاجاب أو غير جازم فندب الخ
 بتقريب الحكم وتوحيده الى الاحكام التكليفية والوضعية التي يثبتها الاصولي تارة وينفيها
 أخرى وذكر قوله والفرض والواجب مترادفان خلافا لابي حنيفة لبيان ان اختلاف
 الدليل بالظنية والظنية لا يوجب اختلاف مدلوله خلافا لابي حنيفة حيث قال ان ثبت
 الفعل بدليل قطعي فهو الفرض كقراءة القرآن في الصلاة الثابتة بقوله تعالى فاقرأ
 ما تيسر من القرآن أو بدليل ظني كسبر الواحد فهو الواجب كقراءة الفاتحة في الصلاة
 الثابتة بحديث الصحيحين لاصلاح لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فلا فرق بين الفرض والواجب
 وذكر قوله ويختص الاجزاء بالمطلوب وفيه بالواجب لبيان انه اذا وقع في الدليل لفظ
 الاجزاء يحتمل على الواجب والمندوب أو على الواجب فقط فمثال ما يجوز زحله على الامرين
 حديث أربع لا تجزئ في الاناسي ومثال ما يحتمل على الوجوب فقط لا تجزئ صلاة لا يقرأ
 الرجل فيها بأم القرآن ولما ذكر الحكم وما يتعلق به ذكر تعريف الدليل المنطبق على
 موضوع الفن وما يتعلق به من النظر والادراك فقال والدليل ما يمكن التوصل به
 النظر فيه الى مطلوب خبري الخ وتعريف الحد المقابل للدليل حتى يقاس عليه ما يأتي في
 المقصود من الحدود هل هي منطوقة على تعريف الحد حتى تكون حدودا أولا ثم ذكر
 إحدى عشرة مسألة وخاتمة فيها فقال • مسألة الحسن المأذون واجبا أو مندوبا أو مباحا أي
 الحسن فعل المكلف المأذون فيه حال كونه واجبا أو مندوبا أو مباحا يعني ان الحسن
 ما حسنته الأدلة الشرعية ودلت على اذن الشارع فيه لا ما حسنته العقل كما قالت المعتزلة

• مسألة جازا ترك ليس واجب اشارة الى ان دليل جواز الترك دليل على عدم الوجوب فقوله تعالى فن كان منكم من ايضا او على سفر فعدة من ايام آخر دليل على عدم وجوب الصوم عليهما و اوجبه أكثر الفسقة بقوله تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه رهولا شهدوه وجوز الترك لهم للعذر و اوجب بأن شهود الشهر موجب عند انتفاء العذر لا مطلقا وقوله فيها والاصح ليس المندوب مكلفا به وكذا المباح اشارة الى انه لو جاء في الدليل لفظ التكليف لا يشمل المندوب والمباح كما في قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها أي لا يلزمها الا بما في طاقتها الا ان التكليف على الاصح بمعنى الزام ما فيه كافة وقوله فيها والاصح ان الوجوب اذا نسخ بقى الجواز أي عدم الحرج اشارة الى انه لو نسخ دليل وجوب أمر بقى جوازه بمعنى عدم الحرج الصادق بالاباحة أو التنبأ أو الكراهة اذ لا دليل على تعيين أحدها • مسألة الأمر الواحد من أشياء يوجب واحد لا يوجب يؤخذ منه انه لو جاء دليل بطلب أشياء على التخيير ككفارة اليمين فالمطلوب واحد لا يبعينه • مسألة فرض التكفارية مهم بقصد حصوله من غير نظر بالذات الى فاعله أي فالمنظور اليه أولا وبالذات هو الفاعل وانما ينظر اليه تبعاً لضرورة توقف الفعل على فاعل وتخرج فرض العين فانه منظور اليه بالذات الى فاعله والغرض منها ان متعلق الوجوب الذي يشته الاصولي تارة وينفيه أخرى بقسم الى أمرين فرض كفاية وفرض عين • مسألة الاكثران جميع وقت الظهور ونحوه وقت لادائه أي الاكثر على ان الخ فاذا أتى بالمأمور به في أي جزء من أجزاء الوقت الذي حدد له الشارع كان ممثلاً للأمر فقبه ارتباط وتعلق بالأمر المجعوث عن حاله في الأصول من جهة ان الامتثال للأمر حاصل بفعل المأمور به في أي جزء من أجزاء الوقت المحدد للأمر مأمور به • مسألة المقدور الذي لا يتم الواجب المطلق الا به واجب أي اذا دل دليل على وجوب شيء وتوقف وجود ذلك الشيء على شيء آخر يكتون ذلك الشيء الآخر واجبا أيضا هذا الدليل فخرج بالمقدور وغيره كضمور العدد في الجمعة فلا يجب تحصيله وبالمطلق المفيد وجوبه بما يتوقف عليه كالزكاة فان وجوبها متوقف على النصاب فلا يجب تحصيله • مسألة مطلق الأمر لا يقاoul المذكوره أي فلو أمر بشئ بعض جزئياته مكرره كالصلاة في الاوقات المكرره ولا يكون الأمر شاملا له • مسألة يجوز التكليف بالمحال مطلقا أي لذاته أو لغيره الغرض منه بيان ان الحكم الذي يشته الاصولي تارة وينفيه أخرى أي من حيث التعاقب يجوز تعلقه بالمحال مطلقا بل وقع تعلقه بالفعل بالمتبع بالغير كما امر الناس بالايمان مع قوله تعالى وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين كما أفاده بقوله والحق وقوع المجتمع بالغير لا بالذات • مسألة الاكثران حصول الشرط الشرعي ليس شرطا في صحة التكليف أي فيصح التكليف بالشرط حال عدم الشرط فالدليل المفيد للتكليف بفرع من الفروع كالصلاة منسحب على الكافر ومتمعلق به مع انتفاء الشرط الشرعي من الايمان لتوقفها على النية التي لا تصح من الكافر • مسألة لا تكليف الا بفعل الغرض منه انه لو دل الدليل على طاب غير فعل كالاغتيادات لانهم من قبيل الكيفيات النفسانية فالمطلوب في الحقيقة

أسبابها المقدورة كالتفات الذهن والنظر وتوجيه الحواس وهذا بناء على عدم جواز
التكليف بغير المقدور • مسألة يصح التكليف بوجود معلوم للمأمور وإنه مع علم
الآمر وكذا المأمور في الاظهار انتفاء شرط وقوعه عند وقته كما مر رجل بصوم يوم موته
قبله خلافا لامام الحرمين والمعتزلة أي يصح التكليف حال كونه كاشما مع علم الأمر وكذا
المأمور أيضا في الاظهار انتفاء شرط وقوع المأمور به عند وقته كما مر رجل بصوم يوم علم
موته قبل ذلك اليوم للأمر فقط أوله ولله أمور بتوقيف من الأمر فانه علم في ذلك انتفاء
شرط وقوع الصوم المأمور به من الحياة والتميز عند وقته وبوجود التكليف حال كونه
معلوما للمأمور عقب الأمر المسعول له الدال على التكليف فكلامه متضمن لمستثنين
أشار إلى الأولى بقوله يصح التكليف ونهاها بقوله مع علم الأمر إلى الثانية بقوله وبوجود
ونهاها بقوله معلوما للمأمور وإنه في كلامه نشر على غير ترتيب اللف وقال امام الحرمين
والمعتزلة لا يصح التكليف مع ما ذكرناه انتفاء الفائدة ولا يعلم المأمور بشئ انه مكلف به عقب
سماعه للأمر به لانه قد لا يتمكن من فعله لموت قبل وقته أو يحجز عنه فلا يتحقق التكليف
فلا يتحقق العلم بعدم المطابقة وأوجب عن الأول بوجود الفائدة وهي الاندفاع للأسباب
والعزم على الفعل أو الترتيب لكن هذا لا يظهر مع علم المأمور أيضا لانتفاء الفائدة الموجودة
حال الجهل بالعهزم ومحاولة بعض المتأخرين بأنهم موجودون بالعهزم على تقدير وجود الشرط
لاتعبد لانه لا يتحقق العزم على ما لا يوجد بشرطه بتقدير وجوده وعن الثاني بان طر والموت
أو العجز لا يفيان التكليف حتى يتفقا يتحقق العلم بعاقبته انه يقطع بذلك تعلق الأمر الدال
على التكليف ولا يحق ارتباط هذه المسئلة بالملك الذي هو متعلق نظر الأولى • (حاشية)
الحكم قد يتعلق بأمر من على الترتيب فيجوز الجمع أو يباح أو يسن أي ككل المذكور والهيئة
فان كلامهم ما يجوز أكل الميتة عند العجز عن تغييرها فيجوز الجمع بينهما
وكالوضوء والتميم فانه ما جازان وجوار التيمم عند العجز عن الوضوء وقد يباح الجمع بينهما
كان تيمم الخوف بقاء البر من الوضوء من عمت ضرورته محل الوضوء ثم توشأ منه لالمشقة بقاء
السيرة وان بطلان تيممه بوضوئه وكهال كفارة الوقاع فان كلامه ما واجب لكن وجوب
الاطعام عند العجز عن الصيام وجوب الصيام عند العجز عن الاعتاق ويسن الجمع بينهما
فالغرض افادة ان الحكم لا يلزم ان يكون متعلقا بشئ واحد والله أعلم • وصاحب التلخيص
عرف في مقدمته فصاحبه المفرد بانهم اخلوه من تناقض الحروف والعراية ومخالفة القياس
لتوقف معرفة فصاحبه الكلام عليها وفصاحبه الكلام بانهم اخلوه من ضعف التأنيف
وتناقض الكلمات والتعقيد مع فصاحتهم التوقف معرفة بلاغة الكلام عليها فكان لما ذكر في
تعريف فصاحبه المفرد وفصاحبه الكلام دخل في البلاغة وارتباطها وعرف بلاغة
الكلام بأنهم مطابقته لمقتضى الحال لانهم امدار علم المعاني فانه يبحث عن الكلام من حيث
المعاني اثواني والاغراض الداعية الى الخصوصيات المؤدية الى البلاغة التي بها يعرف
اعجازا قرآن ثم قسم مقتضى الحال الى مراتب متفاوتة في الحسن لانه مدار بلاغة الكلام

قوله تناقض الحروف
كسنتنرات والغسرات
كالجشش ومخالفة القياس
كلاجال وضعف التأنيف
كضرب علاء به زيدا
وتناقض الكلمات كقوله
وقبر حرب البيت والتعقيد
كقوله وما مشه في الناس
البيت اه مؤلف

فانه عطا الله بكون الكلام بلا فاعل وبعدها بعد ما كان لما ذكر في المقدمة ارتباط بعلم
المعاني ومع علوم ان الاعتداد بالبيان عند البلاء انما هو بعد دراية المطابقة كما ان
الاعتداد بالتبيين العرضي انما هو بعد التبيين الذاتي فالإلاغة والمداخل فيها لما ذكر
في المقدمة به يكون مرتبطا بالبيان والبيان بعوله دخل فيهما وعرف فصاحة المتكلم
والإلاغة استقفا لاقسام الفصاحة والإلاغة فانه يوسف المتكلم بأفصاحه كما يوسف
بها المفرد والكلام والإلاغة كما يوسف في الكلام أيضا لونه كرا في المقصود ليجم عليهم
بحكم يكون ذكرهما فيه على بصيرة من تصورهما لانه ذكرهما علوم الحقيقة والله سبحانه
وتعالى أعلم والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم

تنبيه سبق في سطر ١٥
من الصحيفة الرابعة في
تعريف التفصيلات الأخلا
بتول المجتهد وسواء
الأخذ بقول الغير كافي
الاصل اه

يقول الفقير أحمد مروان أما بعد حمد رب العالمين والثناء لله تعالى على ما أتانا من الصلاة
والسلام على الرسول وعلى آل بيته وصلى الله على من سبى من سبى الأمور وكلياتها وعلى آله
والهادين وأصحابه الراشدين فقد تم طبع كتاب الحجة النبوية الموسومة بالبيان الصربية
لمشاهير العاظم الأزهري طبع في العالم الحرر القادسي الشهر الشيخ صراحتي
الشافعي الذي شهد فضله وضعه في أسرار من كان في ميدان الأديان
سابقا على غيره مجددا في حسن سيرته وادبائه مثال طهارة علامه الزمان بهجته
العصر والاولان ذي العفة المنيعة والفضيلة الشريفة من أسس في بيت الله الذي
والعاصي حبيب العلوم والمعارف حصة الشيخ محمد الآبي حفظه الله وآله وأعلمه
على مشروعه ومساعدته لمحو طائفة العاصية الألهية مشهورة بالارتبة العبدانية وكان ذلك
في المطبعة الخيرية المنشأة في حوش عظمى تحت إلهامه ومعاونه صاحبها الغائب عن الأجر
أ. ك. أمين الإسماعيل حاضرة السيد عمر حسين الطشاب حاضرة الشيخ محمد
عبد الواحد الطوبى وذلك في واسط شهر رجب الحرام من عام
سنة ١٣٠٥ هجرية على ما فيها كمال الصلاة وأتم

التعب ما تحلى الألف بجملة هلاله

ونجلى السدري

حالة كاله

آمين

